تطور الآراء النحوية
عند ابن هشام الأنصاري

د. حسن موسى الشاعر

دار البشير
للنشر والتوزيع

الطَّبْعَة الأُولَى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

دار البشير
ص.ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)
هاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)
فاكس : (٦٥٩٨٩٣) تلكس (٢٣٧٠٨) بشير
مركز جوهرة القدس التجاري / العبدلي
عمان - الأردن

Dar Al-Bashir
For Publishing & Distribution
Tel: (659891) / (659892)
Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir
P.O.Box. (182077) / (183982)
Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali
Amman - Jordan

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعود فكرة هذا البحث إلى بضع سنين خلت ، إذ كنت أعود إلى مصنفات ابن هشام الأنصاري فيما أعود ، باحثاً ومدرّساً ، فأجد له رأياً في بعض كتبه ، يختلف عمّا أجده له في كتاب آخر .

ولّما تكرّرت هذه الظاهرة جعلت أرصدها ، وأشير إليها باختصار في بطاقات خاصة ، حتى تجمّعتِ لديّ مجموعة من المسائل النحوية ، قدّرت أن تشكّل بحثاً يلمّ شتاتها ، فقابلت هذه المسائل على ما توافر لديّ من مصنفات ابن هشام ، فكان هذا البحث .

وقد لاحظ هذه الظاهرة لدى ابن هشام عدد من العلماء الذين اهتموا بمصنفاته بالشرح أو الدراسة ، ومن أشهرهم الشيخ خالد الأزهري ، ، فاستعرضت مؤلفاتهم ، وأفدت منها بما يثري البحث لديّ .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين :

الفصل الأول : « ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي » :

عرّفت فيه باختصار ، بابن هشام ، وتحدثت عن المراد بالتطور العلمي ، ووجود هذه الظاهرة عند كثير من العلماء ، ومنهم ابن هشام .

واجتهدت في تقسيم مصنفات ابن هشام التي اعتمد عليها البحث ، بحسب مراحل حياته ، حتى نستبين تدرّج الآراء النحوية لديه وفق تسلسل مصنفاته ، ونعرف رأيه الأخير في كل مسألة .

الفصل الثاني : « الآراء النحوية » :

تناولت فيه المسائل النحوية التي بدا فيها التطور عند ابن هشام ، وتتبعتها في مصنفاته ، من شرح القطر والجامع الصغير إلى مصنفاته الأخرى . وكنت أحاول الربط بين آرائه وآراء غيره من العلماء ما أمكن .

ولست أزعم أن هذه المسائل هي كلّ ما يمكن أن يقال في هذا المجال ؛ فابن هشام عالم كبير ، ولديه آراء كثيرة بعيدة الغور ، مبثوثة في مصنفاته العديدة .

وسيبقى هذا البحث قابلاً للتطور أيضاً ، بحسب ما يجدّ لي من آراء ابن هشام .

والله أسأل أن يلهمنا السّداد والتوفيق ، ويجعل خير آرائنا وأعمالنا آخرها ، والحمد لله أولاً وآخراً .

مكة المكرمة : ١٠ رجب ١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/٢٣ م

الفصل الأول
ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي

التعريف بابن هشام [1] :

هو الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام .

ولد في القاهرة خامس ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، وتلقّى على عدد من علماء عصره ، فلزم الشيخ شهاب الدين بن المرحّل ، وسمع من أبي حيان ديوان زهير و لم يلازمه بل كان كثير المخالفة له ، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي ، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني ، وتفقه للشافعي ثم تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقي في الفقه الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين .

أتقن ابن هشام العربية ، ففاق الأقران ، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

---

(١) انظر ترجمة ابن هشام في المصادر التالية :
- الدرر الكامنة لابن حجر ٤١٥/٢ - ٤١٧ .
- بغية الوعاة للسيوطي ٦٨/٢ - ٧٠ .
- البدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١ - ٤٠٢ ،
- شذرات الذهب لابن العماد ١٩١/٦ - ١٩٢ .
- الأعلام للزركلي ٢٩١/٤ .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات المشهورة ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود .

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ رحمه الله .

التطور العلمي عند العلماء :

التطور هو التغيّر التدريجي وفق المراحل المختلفة . قال السمين[١] في قوله تعالى : ﴿ **وقد خلقكم أطواراً** ﴾[٢] الأطوار : الحالات والتارات ، وقيل إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ **هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخاً** ﴾[٣] .

والتطور العلمي عند العلماء يعني نموّ آرائهم وتدرّجها وفق نضجهم العقلي في مراحل حياتهم .

وقد برزت هذه الظاهرة لدى كثير من العلماء ، فعُرف لهم أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، نظراً لعمق التفكير وظهور الأدلّة وقوتها .

فهذا الإمام الشافعي عند قدومه إلى مصر أعاد النظر في آرائه السابقة ورجع عن كثير منها . فإذا قيل في المذهب الشافعي « القديم » فإنما يراد به أقواله في العراق المجموعة في كتابه (الحجّة). وإذا قيل « الجديد » فيراد به أقواله في مصر المجموعة في كتاب (الأم)[٤] .

---

(١) عمدة الحفاظ ٣٢٦ .

(٢) سورة نوح آية ١٤ .

(٣) سورة غافر آية ٦٧ .

(٤) الإمام الشافعي ـ عبد الغني الدقر ١٥٣ .

يقول الشيخ الدقر في كتابه عن الإمام الشافعي : وليس صحيحاً أنه بـدّل جميع أقواله أو أكثرها ، وإنما بدّل بعضها ، وليس عليه في ذلك جناح ، فالعـالم المجتهد المتجرّد لطلب الحق يدور مع الحق حيث دار ، ومن الطبيعي لإمـام مثـل الشافعي ، له ذكاؤه وعقله وفهمه ، ولـه الثروة الضخمـة مـن الأدلـة وأقـوال الصَحابة ومن بعدهم وفتاوى العلماء وأدلة أولئك وهؤلاء ـ أن يقارن ويـوازن، ويهمل رأياً كان يراه ، ويعود إلى ما لم يكن يراه ، أو يأتي برأي جديد. وليس الشافعي في هذا بدعاً من المجتهدين ، فالأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ومالك وأحمد، وغيرهم ، كثيراً مارأوا رأياً فثبت له غيره بالأثر أو النظر ، فرجعوا عن الأوّل ، وكثيراً ما ينقل رواة المذهب روايتين أو أكثر في مسألة واحدة عن إمامهم[1] .

ومن الأمثلة على تعدّد الآراء عند النحاة مانُقل عن المـبرّد في (إذْ مـا) ، قال الأشموني[2] : وحرف إذ ما كإنْ معنىً وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما ، كما ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه .

ومـا نقـل عـن أبـي علـي الفارسـي في (ليـس) ، قـال ابـن مـالك[3] : واضطرب قول أبي علي في ليس ، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهـور عملها ، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحـو : ليـس الطيـب إلا المسك .

وما نقل عن الشلوبين في (على) ، قال المرادي[4] : « وذهب ابن طاهر

---

(١) الإمام الشافعي ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢) شرح الأشموني ١١/٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١ .

(٤) الجنى الداني للمرادي ٤٤٢ .

وابن خروف وابن الطراوة والرندي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه إلى أنها اسم ، ولا تكون حرفاً ... » .

والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد خالف ابن مالك اختياراته النحوية في عدد من المسائل .

التطور النحوي عند ابن هشام :

لقد تعدّدت الآراء النحوية عند ابن هشام ، وخالف اختياراته النحوية في عدد من المسائل . ولاحظ هذه الظاهرة لديه كثير من العلماء الذين تناولوا مصنفاته بالشرح أو الدراسة أو التدريس .

ومن هؤلاء العلماء الشيخ يس الذي اعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الشاطبي عن ابن مالك لاختلاف رأيه في بعض المسائل ، إذ قال : ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات بردّ المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح[1] .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات التي نالت الإعجاب والاهتمام من العلماء والدارسين . وقد صنفها ابن هشام في مراحل مختلفة من حياته فكان من الطبيعي أن نرى له في المسألة الواحدة أكثر من قول .

وقد صرّح ابن هشام نفسه برجوعه عن بعض آرائه النحوية عندما ترجّح لديه الدليل . ومن ذلك مسألة مجيء اسم الفاعل من كاد الناقصة ، نقلها ابن

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/٢١،٢٨ .

هشام في أوضح المسالك عن ابن مالك في شرح الكافية الذي استدل لها بقول الشاعر :

أموتُ أسىً يَوْمَ الرِّجام وإنَّني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

ولكنه خطّأ رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر مجيء « كائد » فقال[1] : والصواب أن الذي في البيت « كابِدُ » ـ بالباء الموحدة ـ من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثيّر .

ولكن ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم عدل عن رأيه في أوضح المسالك وأثبت مجيء اسم الفاعل من كاد ، وصوّب رأي ابن مالك ، فقال[2]: وبعد فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتّضح لي أن الحق معه ...

إن قضية التطور النحوي عند ابن هشام الأنصاري تقتضينا محاولة معرفة التسلسل الزمني لتصنيف مؤلفاته ، كي نعرف آراءه التي رجع عنها ، والآراء ترجحت لديه واختارها ، وبذلك نستطيع معرفة آرائه الأخيرة في المسائل النحوية .

وإذا كنا لا نعرف زمن تصنيف مؤلفاته الأولى ، فقد عرفنا زمن تصنيف مؤلفاته الأخيرة[3] .

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٢٢ .

(٢) تخليص الشواهد ٣٤١ .

(٣) لقد بذل الدكتور علي فودة نيل جهداً طيباً في دراسة آثار ابن هشام ، وحاول معرفة تاريخ تصنيف بعضها في كتابه القيم : ابن هشام الأنصاري ـــ آثاره ومذهبه النحوي .

وبعد دراسة تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، أرى أنه يمكن تقسيم مصنفاته إلى ثلاثة أقسام لعلها تمثل مراحل حياته في التصنيف :

المرحلة الأولى ، وتشمل المصنفين التاليين :

١ ـ شرح قطر الندى .

٢ ـ الجامع الصغير .

المرحلة الثانية ، وتشمل المصنفات التالية :

١ ـ شرح اللمحة البدرية .

٢ ـ أوضح المسالك .

٣ ـ شرح شذور الذهب .

المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام ، وتمثل نضجه العلمي ، وقمة تطوره النحوي ، وقد عرف فيها زمن تأليف مصنفاته، وتشمل المصنفات التالية :

١ ـ شرح بانت سعاد ـ جاء في آخره أن الفراغ من تأليفه كان في الثامن عشر من رجب سنة ٧٥٦ هـ .

ومما يدل على أن ابن هشام صنفه قبل كتابه المغني أنه ذكره في كتابه المغني في الباب الثالث ـ أحكام شبه الجملة .

٢ ـ مغني اللبيب ـ ذكر ابن هشام أنه أعاد تصنيفه في عام ٧٥٦ هـ وهو مجاور في الحرم المكي وأتمه في شهر ذي القعدة .

٣ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ويعرف بشرح الشواهد ـ و لم يكمل ولعل سبب ذلك أنه مات قبل أن يتمّه .

مظاهر التطور النحوي عند ابن هشام :

يمكن استخلاص المظاهر التالية للتطور النحوي عند ابن هشام :

١ ـ سار التطور النحوي عند ابن هشام في محورين أساسيين :

الأول : التدرج النحوي في المسألة الواحدة ، حيث يبرز التعمق والتوسع والتفصيل من غير أن يخالف رأيه فيها . ومن ذلك مثلاً علامات الاسم نجدها في شرح القطر وفي شرح الشذور ثلاثاً ، ونجدها في أوضح المسالك خمساً .

ومن ذلك أيضاً رأيه في « ما » من قوله تعالى : ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ جعلها في شرح القطر اسمية موصولة ، وفي شرح الشذور موصولة ومصدرية ، وأجاز في المغني أن تكون موصولة ومصدرية وكافة .

المحور الثاني : مخالفة رأيه السابق والعدول عنه إلى رأي آخر . ومن ذلك موقفه من فعل الأمر ، أمعرب هو أم مبني ؟ اختار ابن هشام في أكثر مصنفاته أن فعل الأمر مبني متابعاً البصريين ، وذلك في شرح القطر وشرح الشذور وشرح اللمحة وأوضح المسالك .. ولكنه عاد عن رأيه هذا في مغني اللبيب وتابع الكوفيين بأن فعل الأمر معرب .

ومثال آخر : نيابة الصفة عن المصدر في باب المفعول المطلق ، منعها في شرح القطر وفي الجامع الصغير ، وأجازها في شرح اللمحة البدرية وفي أوضح المسالك .

٢ ـ لاحظت أن كثيراً من الآراء التي رجع عنها ابن هشام ، هي في كتابه شرح قطر الندى ، مما يدل على أن هذا الكتاب من مصنفاته الأولى ، ولذلك كنت أبدأ به غالباً في دراستي للمسائل .

٣ ـ يبدو لي أن ابن هشام على الرغم من معارضته لابن مالك في بعض المسائل ـ هو معجب به ومتأثر بعباراته وآرائه النحوية إلى حد كبير .

ومن أمثلة ذلك : أن ابن هشام ذهب في شرح االقطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان قُربى وبُعدى . قال الشيخ خالد : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وبُعدى تبع فيه الناظم .

وقال الفاكهي في شرح القطر عن هذه المسألة : هي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب .

ومن تأثره بعبارة ابن مالك قوله في المغني في تفسير عند : (وقولنا : « عند اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ...) .

٤ ـ لا شك أن كتاب مغني اللبيب يمثل النضج الفكري وقمة التطور النحوي عند ابن هشام ، فترى فيه استيعاباً للمسائل وتحقيقاً للقضايا النحوية وتفصيلاً لها ، مع كثرة المناقشة والأدلة والشواهد .

ولا عجب أن نجد فيه آراء لابن هشام خالف فيها آراءه في كتبه السابقة. ومن أمثلة ذلك :

١ ـ اختار ابن هشام مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني وذلك في شرح القطر وشرح اللمحة وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في مغني اللبيب واختار أنه معرب ، وهو مذهب الكوفيين .

٢ ـ اختار ابن هشام مذهب الفراء في أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وذلك في شرح القطر والجامع الصغير وشرح اللمحة

وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه عاد في المغني واختار مذهب البصريين أن الفعل المضارع مرفوع لحلوله محل الاسم .

٣ ـ منع ابن هشام وقوع لن دعائية في شرح القطر والجامع الصغير وشرح اللمحة وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في المغني وأجاز مجيئها للدعاء وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور .

  

الفصل الثاني

الآراء النحوية

(١) الكلام اصطلاحاً

عرّف ابن هشام الكلام في اصطلاح النحاة فقال في قطر الندى :

الكلام لفظ مفيد[(١)] .

وقال في أوضح المسالك : الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة[(٢)] . ثم قال : والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه .

ولكن ابن هشام في الشذور والمغني اشترط مع الإفادة القصد ، فقال في شذور الذهب : الكلام قول مفيد مقصود[(٣)] .

وقال في مغني اللبيب : الكلام هو القول المفيد بالقصد[(٤)] .

ويبدو أن ابن هشام في قطر الندى وفي أوضح المسالك متأثر بقول ابن مالك في ألفيته :

كلامُنا لفظ مفيدٌ كاستقم

---

(١) شرح قطر الندى ٥٦ .

(٢) أوضح المسالك ١/١١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٧ .

(٤) مغني اللبيب ٤١٩ .

وقد اعترض على ابن هشام الشيخ يس ، فقال : ... هنا أمر مهم ، وهو أن المصنّف عرّف المفيد بما ذكره ، ولم يتعرّض لاشتراط القصد لا تصريحاً ولا تلميحاً ، مع أنّ رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرّح به في التسهيل والشذور[1] .

والشيخ يس يشير بذلك إلى قول ابن مالك في التسهيل : الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[2] .

وقد أشار إلى هذه المسألة أيضاً الفاكهي في شرح القطر ، فقال[3] : واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه ، فإنه عارٍ عن القصد ، وجرى عليه في المغني والشذور . وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصحّحه أبو حيّان وتبعهم المصنف هنا وفي الأوضح ...

وقد اعترض الشيخ يس على تعارض ابن هشام ، فقال : وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الإفادة .. وحينئذٍ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح ، لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ، ثم في تفسير المفيد ، فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ، ولا هو فسّر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة[4] .

ثم عاد الشيخ يس فاعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الرضي

---

(١) حاشية يس على الصريح ٢١/١ .

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٣ .

(٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٨٩/١ .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

الشاطبي عن ابن مالك ، فقال[1] : ولا جواب عن ذلك إلا ماذكره الرضي الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك ، حيث اشترطه في التسهيل و لم يشترطه في الألفية ، بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه في حال تصنيف التسهيل . قال: ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر . وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح .

(٢) الكَلِم والكَلِمَة :

ذهب ابن هشام في شرح الشذور إلى أن الكَلم جمع كَلِمَة[2] .

ولكنه خالف في أوضح المسالك فقال : « الكلم » اسم جنس جمعي ، واحده كَلِمة ، وهي الاسم والفعل والحرف . ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على واحده تاء التأنيث فقيل « كلمة » نقص معناه ، وصار دالاً على الواحد ، ونظيره لَبِن ولَبِنة ، ونَبِق ونَبِقَة[3] .

قال الشيخ خالد : والكلم الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع خلافاً لما وقع في شرح الشذور ، لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/٢١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١١ .

(٣) أوضح المسالك ١/١٢ .

خلافاً لبعضهم لأن له واحداً من لفظه .. [1] .

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد : اختلفوا في لفظ « كَلِم » فقيل : هو جمعٌ مفردُه كلمة . وقيل اسم جمع لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة والصحيح أنه اسم جنس جمعي ، كما قال المؤلف . واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي وهو ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضَرْب وشُرْب وقيام وجلوس .

والثاني : اسم جنس جمعي وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً ..[2] .

(٣) علامات الاسم

ذكر ابن هشام في قطر الندى ثلاث علامات للاسم وهي : « أل » كالرجل ، والتنوين كرجلٍ ، والحديث عنه كتاء ضَرَبْتُ[3] .

وكذلك ذكر هذه العلامات للاسم في الجامع الصغير[4] .

ولكنه في شذور الذهب استبدل النداء بالتنوين ، فقال : الاسم ما يقبل « أل » أو النداء أو الإسناد إليه[5] .

---

(١) التصريح ١/٢٤ .

(٢) أوضح المسالك ١/١٢ الحاشية .

(٣) شرح قطر الندى ١٥ .

(٤) الجامع الصغير ٩ .

(٥) شرح شذور الذهب ١٥ .

وفي أوضح المسالك تابع ابن مالك في ألفيته فقال : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها الجر .. الثانية : التنوين .. الثالثة : النداء .. الرابعة : أل غير الموصولة .. الخامسة : الإسناد إليه ..[1] .

وهو بذلك متابع لقول ابن مالك في الألفية :

بالجرّ والتنوين والندا وأل ومُسْند للاسم تمييزٌ حصل

(٤) ما المراد بأل من علامات الاسم ؟

أولاً : ذكر ابن هشام في متن القطر من علامات الاسم (أل) . وفي شرحه قال : « الألف واللام »[2] .

وفي شرح اللمحة البدرية قال متابعاً لأبي حيان : العلامة الأولى « الألف واللام »[3] .

ولكنه في شرح الشذور اعترض على من يقول « الألف واللام » فقال[4]: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه ؛ إحداها (أل)، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول : « الألف واللام » لأنه لا يقال في « هل » الهاء واللام ، ولا في « بل » الباء واللام .

ويبدو أن ابن هشام في ذلك متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية

---

(١) أوضح المسالك ١٣/١ وما بعدها .

(٢) شرح قطر الندى ١٥ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١٦٨/١ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٥ .

الشافية[1] : التعبير بأل أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ « هل » و « بل » فكما لا يعبر عن هل وبل بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها . وقد استعمل التعبير بأل الخليل وسيبويه رحمهما الله .

ثانياً : لم يبين ابن هشام نوع (أل) التي هي من علامات الاسم في شرح القطر ولكنه قيدها في الجامع الصغير[2] ، وفي أوضح المسالك[3] بغير الموصولة كالفرس والغلام .

وزاد عليه الشيخ خالد في التصريح غير الاستفهامية ، فقال[4] : العلامة الرابعة (أل) بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية ...

ثم قال : وأما (أل) الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو : أل فعلتَ ؟ بمعنى هل فعلت ؟ حكاه قطرب .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك[5] : فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ....

وفي شرح الشذور وشرح اللمحة نفهم من كلام ابن هشام أنه يقصد بأل غير الموصولة ، أو « أل » المعرّفة ، لأنه مثل لها بالرجل والكتاب

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٩٧ - ٢٩٨ . وانظر شرح التسهيل ١/٢٥٣ .

(٢) الجامع الصغير ٩ .

(٣) أوضح المسالك ١/٢٠ .

(٤) التصريح ١/٣٨ - ٣٩ .

(٥) أوضح المسالك ١/٢٠ .

والدار[1] .

ومثل في شرح الشذور أيضاً بقول المتنبي :

الخيلُ والليلُ والبيداءُ تعرفني   والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

قال[2] : فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها .

(٥) علامَ يُبنى الفعل الماضي ؟

قال ابن هشام في قطر الندى بأن الفعل الماضي يعرف بتاء التأنيث الساكنة ، وبناؤه على الفتح كضَرَبَ ، إلا مع واو الجماعة فيضمّ كضربُوا ، أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكّن كضَرَبْتُ[3] .

ثم قال في شرحه : وتلخّص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضمّ والفتح والسكون .

ولكن ابن هشاك في أوضح المسالك جعل الفعل الماضي مبنياً على الفتح، وأما الضم والسكون فعارضان .

قال : وبناؤه على الفتح كضربَ . وأما « ضربْتُ » ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وكذلك ضمة « ضربُوا » عارضة لمناسبة الواو[4] .

ولذلك قال الخطيب الشربيني في شرح القطر : وما قرّرتُ به عبارة

---

(١) شرح شذور الذهب ١٦ ، شرح اللمحة البدرية ١/١٧٠ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٧ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٣ .

(٤) أوضح المسالك ١/٣٦ .

المصنف من أن السكون والضم عارضان وأنه مبني على الفتح مطلقاً هو ما جرى عليه في الأوضح ، وإن كان ظاهر عبارته تخالفه[1] .

(٦) فعل الأمر معرب أم مبني ؟

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو « افعلْ » معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون[2] .

وقد تابع ابن هشام البصريين في أكثر كتبه ، فقال في شرح القطر : .. بيّنتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضربْ واذهبْ[3] ..

وقال في شرح الشذور : الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر ، وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه[4] .

وكذلك قال في أوضح المسالك : الأمر ، وبناؤه على من يجزم به مضارعه ، فنحو « اضربْ » مبني على السكون ، ونحو « اضربا » مبني على حذف النون ، ونحو « اغزُ » مبني على حذف آخر الفعل[5] .

وكذلك في شرح اللمحة[6] .

---

(١) مغيث الندا إلى شرح قطر الندى ١٥٣ .

(٢) الإنصاف مسألة ٧٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٥ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٧٠ .

(٥) أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٦) انظر شرح اللمحة البدرية ٣٢٢/٢ .

ولكن ابن هشام تابع الكوفيين في كتابه المغني ، فذهب إلى أن فعل الأمر معرب ، قال : وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قُمْ واقْعُدْ . وأن الأصل لتقمْ ولتقعدْ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . **وبقولهم أقول** ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ..[1] .

واستدل ابن هشام لهذا الرأي بعدد من الأدلة والشواهد ، منها قراءة جماعة ﴿ **فبذلك فلْتفرحوا** ﴾ ، والحديث : « **لتأخذوا مصافكم** » .

ولهذا عقّب الشيخ خالد عند قول ابن هشام في التوضيح بأن الفعل ثلاثة أنواع ، فقال : عندجمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر ، بناء على أن أصله مضارع ، وانتصر له الموضح في المغني[2] .

(٧) هل يجوز القصر في الهن ؟

ذكر ابن هشام في بعض كتبه لغتين في « الهن » وهما النقص والإتمام . وقال : وأما « الهن » فإذا استعمل مفرداً نقص ، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه . تقول : هذا هنٌ ، وهذا هنُك . فيكون في الإفراد والإضافة على حدّ سواء . ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة ، فيقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة ، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي[3] .

---

(١) مغني اللبيب « حرف اللام » ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٢) التصريح ٤٤/١ ، ٥٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٤٢ . وانظر : أوضح المسالك ٤٤/١ ؛ شرح اللمحة البدرية ١٩٨/١ .

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد ذكر فيه لغة ثالثة وهي القصر ، فقال: في الهن مضافاً لغير الياء اللغات الثلاث ، وأغربها القصر ، ولم أر من حكاه غير أبي البقاء في اللباب ، والأندلسي في شرح المفصل ، ولم يذكرا له شاهداً[1] .

(٨) ما الذي يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح ؟

قال ابن هشام في شرح القطر ، في إعراب الأسماء الستة : وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، تقول : جاءني أبون ، ورأيت أبين ، ومررت بأبين . ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم[2] .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك جعل هذا الجمع شاذاً ، فقال : وشذّ أبون وأخون[3] .

قال الصبّان : وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالماً ، قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً[4] .

وقال الصبّان أيضاً ـ بعد قول الأشموني (وشذ أبون وأخون) ـ : أي وهنون وحمون وذوون وفون ، على القول بسماع الكل ، كما مرّ[5] .

---

(١) تلخيص الشواهد ٦٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٦٠ .

(٣) أوضح المسالك ٥٢/١ .

(٤) حاشية الصبان ٧٤/١ .

(٥) حاشية الصبان ٨٥/١ .

(٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً

قسم ابن هشام الضمير المستتر إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائز الاستتار .

قال في شرح القطر : ونعني بواجب الاستتار مالا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم . ألا ترى أنك لا تقول : « أقوم زيد » ولا تقول « نقوم عمرو » . ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو : زيد يقوم ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : زيد يقوم غلامُه[(١)] .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك ، فقال : وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وهو مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ... وإلى مستتر جوازاً وهو ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو االغائبة أو الصفات المحضة أو اسم الفعل الماضي نحو : « زيدٌ قام ، وهند قامتْ ، وزيدٌ قائمٌ أو مضروب أو حسنٌ ، وهيهات » ، ألا ترى أنه يجوز « زيدٌ قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي[(٢)] .

ثم اعترض ابن هشام بعد ذلك على هذا التقسيم ، فقال : تنبيه ـ هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيدٌ قام

---

(١) شرح قطر الندى ١٢٩ .

(٢) أوضح المسالك ٨٧ ـ ٨٨ .

أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر . والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام[1] .

وابن هشام يشير بذلك إلى قول ابن يعيش : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا « لازم » أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة ، وذلك نحو : أقوم ...[2] .

ويشير أيضاً إلى رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال : والمراد بالواجب الخفاء ما لا يغني عنه ظاهر ، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد لمنْوي[3] .

وفصّل ابن مالك هذا الرأي في شرح التسهيل فقال : الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكنّاً ، ولا يغني عنه ظاهر ، ولا مضمر بارز كالمنْويّ في نحو : أفعلُ ، ونفعلُ ، وافعلْ ، وتفعلُ ونَزالِ . فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغني بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق .

ثم قال ابن مالك : الجائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز ، كقولك : زيد حسُنَ ، ففي حَسُنَ ضمير منوي مرفوع به ، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيد حسُنَ وجهُه ، ومضمر بارز نحو : زيد ما حسُنَ إلا هو ..[4] .

---

(١) أوضح المسالك ٨٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٠ ـ ١٢١ .

ويبدو أن الدماميني قد تبع ابن هشام في اعتراضه على هذا التقسيم ، فقال في شرح التسهيل معترضاً على ابن مالك : وقد انتقد على المصنف بأن الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء ، إذ لا يصح أن يقال : زيدٌ قام هو، مثلاً ، على أن يكون « هو » فاعلاً بقام ، وكون الظاهر قد يقع موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك : زيد ما قام إلا هو ، لا يوجب جواز إثبات الخفاء لهذا الضمير ، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه . أما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائماً ، ولا يظهر في حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، فـ « هو » توكيد للضمير المستكن لا فاعل ..[1] .

(١٠) مراتب المشار إليه

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان إما أن يكون قريباً أو بعيداً[2] .

قال الشيخ خالد[3] : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وبُعدى لا غير تبع فيه الناظم ، وخالفه في شرح اللمحة[4] ، فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها ؛ فللمفرد المذكر « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ولمثناه « ذان » للقريب ، و« ذانك »

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٨ .

(٣) التصريح ١٢٩/١ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٥٥/١ بتصرف .

بتخفيف النون للمتوسط ، و« ذانّك » بتشديدها للبعيد . ولجمعه « أولاء » للقريب يمدّ في لغة الحجاز ويقصر في لغة تميم ، و « أولاك » بالقصر للمتوسط، و« أولئك » بالمدّ للبعيد . وللمفرد المؤنث « ذي وتي » للقريب ، و« تيك » للمتوسط ، و « تلك » للبعيد . وللمثنى « تان » للقريب ، و « تانك » بالتخفيف للمتوسط ، و « تانّك » بالتشديد للبعيد . ولجمعها « أولاء » للقريب ، و « أولاك » للمتوسط و « أولئك » للبعيد .

قال الفاكهي في شرح القطر[1] : وقضيته كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قُربى وبُعدى ، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين . لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُربى وهي المجردة من اللام والكاف ، وبُعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ، ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها ، لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة، وعليه المصنف في شرح اللمحة ، وصحّحه ابن الحاجب .

(١١) هذان وهاتان معربان أم مبنيان ؟

قال ابن هشام في شرح القطر : ولتثنية المذكّر « ذان » بالألف رفعاً و« ذين » بالياء جرّاً ونصباً .. ولتثنية المؤنث « تان » بالألف رفعاً و « هاتين » بالياء جرّاً ونصباً[2] .

واعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد فقال معلّقاً عليه : عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار (ذان وذين) و (تان وتين) مثنيين حقيقة ، وهو رأي

---

(١) مجيب الندا ١/٢٠٥ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٧ .

ضعيف عند المحققين من علماء العربية ، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى ، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب ، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً نحو (أنا وأنت وهو) للاستعمال في حال الرفع و (إياك) وأخواته للاستعمال في حال النصب . وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب :

الأول : أن علة البناء موجودة في أسماء الأشارة كلها .

الثاني : أن (ذان) ليس مبنياً على مفرده ، إذ لو ثني مفرده لقيل ذيان كما يقال في تثنية فتى فتيان .

الثالث : أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره .. وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال[1] .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك : وإنما أعرب « هذان وهاتان مع تضمنهما لمعنى الإشارة ، لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء[2] .

واعترض عليه الشيخ خالد فقال في شرحه : وهذا القول ملفّق من قولين؛ فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ، لأن من

---

(١) شرح قطر الندى ١٣٧/ الحاشية .

(٢) أوضح المسالك ٣١/١ .

شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكر في شـرح الشذور[1] . ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالتي الجـر والنصب وضعا على صورة المثنى المجرور والمنصوب . فقوله أولاً « وإنما أعـرب هـذان وهاتـان » يقتضـي أنهمـا مثنيـان حقيقـة كـالقول الأول ، وقولـه ثانيـاً « لمجيئهما على صورة المثنى » يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة ، كالقول الثاني. وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عـدم تثنيتهمـا . هـذا قـول ثالث لم أقف عليه[2] .

قال الفاكهي : والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مبنيان جيء بهما علـى صورة المثنى ، وليسا بمثنيين حقيقة ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير[3] .

(١٢) هل يقع « الذي » موصولاً حرفياً ؟

عدّ ابن هشام « الذي » في أوضح المسالك مشتركاً بين الموصـول الحـرفي والموصول الاسمي .

قال[4] : فالحرفي كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر وهو ستة ، أنَّ ، وأنْ، وما ، وكي ، ولو ، والذي .

ثم مثّل للذي بقوله تعالى : ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾[5] .

---

(١) شرح شذور الذهب ١٤٠ .

(٢) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/٥٠ .

(٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٢٠٢ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٣٧ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٩ .

وكذلك عدُّها مع الموصول الحرفي في الجامع الصغير[1] .

ولكنه في مصنفاته الأخرى عدَّها من الموصول الاسمي .

وفي الباب الخامس من مغني اللبيب ـ في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ـ ذكر ابن هشام قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع بأن الذي وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذي مصدرية كقوله :

أتـفـرحُ أكبادُ المحبّين كالـذي ... أرى كبدي من حبِّ ميّةَ يفرحُ

ثم نسب ابن هشام القول بحرفيتها إلى عدد من العلماء ، و لم يصرّح هو بموقفه ، قال[2] : فأما وقوع « الذي » مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك . وجعلوا منه ﴿ **ذلك الذي يبشّر الله عباده** ﴾[3] ﴿ **وخضتم كالذي خاضوا** ﴾ .

وابن مالك جعل « الذي » على ثلاثة أقسام ، قال : قلت : حاصل كلام أبي علي أن الذي على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول[4] .

قال معمَّر المكي[5] : والظاهر أن من قال بحرفيته تمسّك بإفراده ، إذ لو

---

(١) الجامع الصغير ٣٦ .

(٢) مغني اللبيب ٦٠٢ ـ٦٠٣ . وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٧/١ وما بعدها .

(٣) سورة الشورى آية ٢٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٥) التعليقة المفيدة ٣٤٨/١ .

كان اسماً لكان القياس يقتضي أن يؤتى به دالاً على الجمع ليطابق الضمير في الفعل بعده ، ولأجل ذلك احتاج من قال باسميته إلى جعله في الآية المذكورة صفة لمصدر محذوف . والتقدير : وخضتم كالخوض الذي خاضوه .

وقال الشيخ خالد[1] في وقوع « الذي موصولاً حرفياً عند ابن هشام: « والذي » على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه ﴿ ذلك الذي يُبشِّرُ الله عبادَه ﴾ قاله الموضح في الحواشي ، ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي :

ياليت من يمنع المعروف يَمْنَعُه حتى يذوق رجالٌ مُرَّ ماصنعوا

وليت رِزْقَ رجال مثلُ نائِلِهم قوتٌ كقوتٍ ووُسعٌ كالذي وسعوا

(١٣) هل تدخل « أل » الموصولة على الصفة المشبهة ؟

ذكر ابن مالك في التسهيل من الأسماء الموصولة (الألف واللام) قال : خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ، وتوصل بصفة محضة[2] .

وقال في شرح التسهيل : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[3] .

قال ابن عقيل في شرح الألفية : وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور

---

(١) التصريح على التوضيح ١/١٣٠ .

(٢) التسهيل ص ٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠١ .

في هذه المسألة ، فمرة قال إنها موصولة ، ومرة منع ذلك[1] .

أما ابن هشام فقد أجاز في شرح القطر دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة ، فقال : وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن . فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهي حرف تعريف[2] .

وفي أوضح المسالك[3] مثّل ابن هشام لأل الموصولة الداخلة على اسم الفاعل بقوله تعالى : ﴿ **إن المصّدّقين والمصّدّقات** ﴾[4] والداخلة على اسم المفعول بقوله تعالى : ﴿ **والسَّقْفِ المرفوعِ والبَحْرِ المسجور** ﴾[5] .

قال الشيخ خالد[6] : وسكت عن الصفة المشبهة نحو « الحسن » لأن (أل) الداخلة عليها حرف تعريف على ما صحّحه في المغني .

ولكن ابن هشام ـــ وهو يشرح قول ابن مالك في الألفية ، (وَصِفَةٌ صريحةٌ صِلَةُ أل) عاد ومثل للصفة الصريحة بضارب ومضروب وحسن[7] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٦ .

(٢) شرح قطر الندى ١٤٢ .

(٣) أوضح المسالك ١/١٥٣ .

(٤) سورة الحديد آية ١٨ .

(٥) سورة الطور آية ٥ .

(٦) التصريح ١/١٣٧ .

(٧) أوضح المسالك ١/١٦٥ .

قال الشيخ خالد : (كضارب ومضروب) اتفاقاً ، (وحسن) على قول ابن مالك ، ونصّه : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات الشبهة بأسماء الفاعلين . وصحّح الموضح في المغني أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف[1] .

وفي الجامع الصغير شكّك ابن هشام في دخولها على الصفة المشبهة ، فقال : و (أل) الداخلة على اسم فاعل أو مفعول ، قيل أو صفة مشبهة[2] .

وفي شرح الشذور خصّ ابن هشام (أل) الموصولة بأنها الداخلة على اسم فاعل كالضارب أو اسم مفعول كالمضروب[3] .

وفي المغني أنكر ابن هشام دخولها على الصفة المشبهة حين تحدث عن (أل) فقال : تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل والصفات المشبهة ، وليس بشيء ، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل[4] .

---

(١) التصريح ١/١٤٢ .

(٢) الجامع الصغير ٣٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٤٨ .

(٤) مغني اللبيب ٤٩ . وانظر التعليقة المفيدة لمكي ٣٦٥ .

(١٤) هل تدخل « أل » الموصولة على الفعل المضارع ؟

منع ابن هشام في شرح اللمحة ، وفي شرح الشذور ، وفي المغني دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ، وعدّه من الضرورات الشعرية ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأْي والجدلِ

وقال في شرح اللمحة[1] : هذا من الضورات المستقبحة عند المحققين ، حتى قال الإمام عبد القاهر : إن استعمال مثله خطأ بإجماع .

وقال في شرح الشذور[2] : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع . أي إنه لا يقاس عليه . و (أل) في ذلك اسم موصول بمعنى الذي .

وفي مغني اللبيب[3] ذكر أن (أل) الموصولة ربما وصلت بظرف ، أو بجملة اسمية ، أو فعلية فعلُها مضارع ، واستدل للأخير بقول الشاعر :

.... صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

ثم قال : والجميع خاص بالشعر ، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك أجتاز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ، فقال[4] : وقد توصل بمضارع كقوله :

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/١٧٠ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٦ .

(٣) مغني اللبيب ٤٩ - ٥٠ .

(٤) أوضح المسالك ١٦٥ - ١٦٦ .

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه

قال : ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فكيف نفسّر موقف ابن هشام في أوضح المسالك ؟

أجاب حفيده عن هذا الإشكال فقال[1] : وظاهر كلام المصنف أن دخولها على المضارع ليس ضرورة ، وهو قول لابن مالك أيضاً ، كذا قيل . والصواب أن المصنف لا يرى ذلك ، وإنما قيّد كلام الألفية بذلك ، لأن ابن مالك يرى جواز وصلها بالجملة الفعلية نثراً و نظماً .

وبذلك أيضاً قيّد الشيخ خالد كلام ابن هشام في التوضيح ، فقال[2] :

فأما (أل) الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطراراً عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر إنه من أقبح الضرورات ، كما نقله الموضّح عنه في شرح الشذور .

وفيه إشارة إلى قول ابن مالك في الألفية :

وصفةٌ صريحةٌ صلةُ (أل) وكونُها بمعربِ الأفعَال قَلّ

وقد أورد ابن مالك ثلاثة أبيات في شرح التسهيل دخلت فيها (أل) على الفعل المضارع ، ثم قال[3] : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة .

---

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس . وانظر التعليقة المفيدة لمعمّر المكي ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٨/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ـ ٢٠٢ .

(١٥) ما نوع (أل) في « اليزيد » من قول الشاعر :
رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ؟

الممنوع من الصرف يجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، إلا إذا دخلت عليه (أل) أو أضيف . ومثّل ابن هشام في متن القطر لما دخلت عليه (أل) « بالأفضل » ، وقال في شرح القطر[1] : تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافةِ كاهِلُهْ

قال : لأنه يحتمل أن يكون قدّر في « يزيد » الشياع ، فصار نكرة ، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف . فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و (أل) زائدة فيه ، كما زعم من مثّل به .

وهكذا يضعّف ابن هشام هنا الاحتجاج بهذا البيت سواء كانت (أل) في « يزيد » للتعريف أو أنها زائدة .

ولكن ابن هشام استدل بهذا البيت في أوضح المسالك[2] على اعتبار (أل) فيه زائدة ، وقال بأن الممنوع من الصرف يجر بالكسرة إذا دخلته (أل) معرّفة نحو « في المساجد » أو موصولة نحو ﴿ **كالأعمى والأصم** ﴾[3] أو زائدة كقوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

---

(١) شرح قطر الندى ص ٧٢ .

(٢) أوضح المسالك ٧٣/١ .

(٣) سورة هود آية ٢٤ .

كما استشـهد بـه مـرة أخـرى في أوضـح المسـالك[1] علـى أن (أل) في « يزيد » زائدة للضرورة .

وكذلك استشهد ابن هشام في المغني[2] بهذا البيـت علـى أن (أل) فيـه زائدة غـير لازمـة خاصـة بالشـعر . كمـا ذكـر احتمـال أن تكـون (أل) فيـه للتعريف وأن « يزيد » نكّر ثم أدخلت عليه (أل) .

(١٦) أداة التعريف (أل) أم (اللام) وحدها ؟

عرض ابن هشام في شرح القطر لهذه المسألة من غير أن يختار فيها رأيـاً ، فقال : والمشهور بين النحويين أن المعرّف (أل) عند الخليل ، والـلام وحدهـا عند سيبويه .. وزعم ابن مالك أنه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أن المعـرّف (أل) ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلـية ؟ واسـتدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه .

ثـم قـال ابـن هشـام : وتلخيـص الكـلام أن في المسـألة ثلاثـة مذاهـب ؛ أحدها: أن المعرّف (أل) والألف أصل ، والثاني : أن المعرّف (أل) والألـف زائدة . الثالث : أن المعرّف اللام وحدها . والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء[3] .

قال الشيخ خالد : وأسقط مذهباً رابعاً ، وهو أن المعرّف الهمزة وحدها،

---

(١) أوضح المسالك ١٨٣/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٢ .

(٣) شرح قطر الندى ١٥٥ .

واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرّد[١] .

ويبدو أن ابن هشام اختار في بعض مصنفاته أن المعـرّف اللام وحدها ، وهو مذهب سيبويه . قال الفاكهي : « اختاره المصنف (يعني ابـن هشـام) في حواشيه ، وقال إنه من الحسن بمكان ، وجميع ما اعترضوا به عليـه مقـابل بمثلـه أو مجاب عنه ، ولكنه رجّح في الجامع قول الخليل »[٢] .

قال في الجامع الصغير ، في باب المعـرّف بـالأداة : وهـي (أل) لا الـلام فقط[٣] .

واختار مذهب الخليل أيضاً في أوضح المسـالك ، فقـال في بـاب المعـرّف بالأداة : وهي (أل) لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليسـت الهمـزة زائدة ، خلافاً لسيبويه[٤] .

وابن هشام هنا متابع لابن مالك ، فقد نقل عبارته في التسهيل إذ قال في باب المعرّف بالأداة : وهي (أل) لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليـل وسـيبويه ، وقد تخلفها أم ، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه[٥] .

ثم فصّل ابن مالك في الشرح وأطال فيه ، وصحّح مذهب الخليل ، قال: لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر[٦] .

---

(١) التصريح ١/١٤٨ .

(٢) مجيب الندا ١/٢٢٧ .

(٣) الجامع الصغير ٣٧ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٧٩ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٤ وما بعدها .

(١٧) هل يعدّ « العموم » رابطاً لجملة الخبر بالمبتدأ ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر أن جملة الخبر ترتبط بالمبتدأ برابط من أربعة ، وهي : الضمير والإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه والعموم . ومثّل للعموم بنحو : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ . قال : فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن (أل) في الرجل للعموم ...[١] .

وكذلك فعل في شرح اللمحة[٢] ، وفي أوضح المسالك[٣] .

وقد فصّل في مغني اللبيب فجعل روابط الجملة بالخبر عشرة ، قال : والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ ، وقوله :

فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

ثم اعترض ابن هشام على هذا الرابط ، وقال : كذا قالوا ، ويلزمهم أن يجيزوا : زيدٌ مات الناس ، وعمروٌ كلُّ الناس يموتون ، وخالدٌ لا رجل في الدار. أما المثال فقيل : الرابط إعادة المبتدأ بمعناه ، على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة ، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس . وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذ المراد أنه لا صبر له عنها ، لأنه لاصبر له عن شيء[٤] .

---

(١) شرح قطر الندى ١٦٣ - ١٦٤ . وانظر التعليقة المفيدة ٣٩٧ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ وما بعدها .

(٣) أوضح المسالك ١٩٩/١ .

(٤) مغني اللبيب ٥٥٤ .

(١٨) ماحكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ؟

ذهب ابن هشام في قطر الندى[1] إلى أنه يجب حذف الخبر قبل جواب لولا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لولا أنتم لكنّا مؤمنين** ﴾[2] ، ولم يفصّل في المسألة ولكنه فصّل في هذه المسألة في شرح اللمنحة[3] ، وجعلها على ثلاثة أنواع ؛ فإن كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك . وإن كان كوناً خاصاً ودلّ عليه دليل فالحذف على سبيل الجواز ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ **لولا أنتم لكنا مؤمنين** ﴾ أي لولا أنتم أضللتمونا . وإن كان كوناً خاصاً ولم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لهدمتُ الكعبة وأعدتُها على قواعد إبراهيم » .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك[4] ، وجعل من جواز الوجهين قول المعرّي :

يُذيبُ الرّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغمدُ يُمْسكُه لسالا

وذهب إلى هذا الرأي أيضاً في المغني[5] ، ثم قال : ولحّن جماعة ممن أطلق

---

(١) شرح قطر الندى ١٧٤ .

(٢) سورة سبأ آية ٣١ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٣٤١/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٢١/١ .

(٥) مغني اللبيب ٣٠٢ .

وجوب حذف الخبر المعّري في قوله في وصف سيف :

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمدُ يمسكُه لسالا

ثم قال ابن هشام : وليس بجيّد ، لاحتمال تقدير « يمسكه » بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ، ثم حذف أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة ...

ويبدو تأثر ابن هشام واضحاً بابن مالك الذي سبق إلى تفصيل هذه المسألة في شرح التسهيل ، ثم قال[1] : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرمّاني والشجري والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس .

وقد تابع الناظمَ على ذلك ولدُه في شرح الألفية ، عند قول ابن مالك :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر   حتمٌ ....

فذكر ابن الناظم أن خبر المبتدأ يحذف وجوباً بعد لولا الامتناعية ، بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ ، نحو : لولا زيدٌ لزرتك ، ثم قال : فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره ، كقول الزبير رضي الله عنه :

ولولا بنوها حولها لخبطّتها   كخبطةِ عصفور و لم أتلعثمِ

وقوله ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين » . وإن دل عل ذلك دليل جاز ترك الخبر وذكره ، كقول أبي العلاء المعرّي :

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ يمسِكُه لسالا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١ .

ولو قيل في الكلام : لولا الغمد لسالا ، لصحَّ ...[1] .

قال ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم وهو يشرح بيت المعرّي :
معناه: إن سيف هذا الممدوح تهابه السيوف كما أن هذا الممدوح تهابه الرجال ، حتى إن السيوف يذوب حديدها ، فلولا أغمادها تمسكها لسالت... والخبر قوله « يمسكه » .

ثم قال : وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد ، بل للتمثيل ، لأن المعرّي لا يحتج بشعره ، وقد لحنّه في هذا البيت القائلون بوجوب حذف الخبر بعد لولا .. ويمكن تخريجه على غير الخبر ، وهو أن يكون الأصل : أن يمسكه ، وتكون أنْ وصلتها بدل اشتمال من الغمد ، ثم حذف أن ورفع الفعل[2] .

فيكونُ كلام ابن هشام هنا موافقاً لكلامه في المغني .

(١٩) بِمَ يتعلق الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؟

قال ابن مالك في باب المبتدأ والخبر :

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرّ   ناوين معنى كائن أو استقرّ

ذكر ابن هشام في قطر الندى أن الخبر يقع ظرفاً وجاراً ومجروراً ، وتعلُّقهما بمستقر أو استقرّ محذوفين . ولم يرجح ابن هشام أحد التقديرين .

قال في شرح القطر[3] : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى :

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٤٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٢٠٩ .

(٣) شرح قطر الندى ١٦٥ .

﴿ **والركبُ أسفلَ منكم** ﴾[1] ، وجاراً ومجروراً كـ ﴿ **الحمد لله رب العالمين** ﴾[2] ، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقرّ أو استقرّ . والأول اختيار جمهور البصريين ، وحجّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً . والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري ، وحجتُهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

وكذلك فعل ابن هشام في شرح اللمحة[3] ، فذكر الرأيين وحجّة كلٍّ منهما من غير أن يرجّح أحدهما .

واختار ابن هشام في أوضح المسالك مذهب البصريين ، فقال[4] : ويقع الخبر ظرفاً نحو ﴿ **والركبُ أسْفَلَ منكم** ﴾ ومجروراً نحو ﴿ **الحمد لله** ﴾ ، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف ، وأن تقديره كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب ـ في أحكام شبه الجملة من الباب الثالث ـ ذهب إلى اختلاف التقدير باختلاف المعنى ، قال[5] : والحقّ عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى ، كما سأبيّنه .

---

(١) سورة الأنفال آية ٥٢ .

(٢) سورة الفاتحة آية ١ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٨ .

(٤) أوضح المسالك ١/٢٠٠ .

(٥) مغني اللبيب ٤٩٩ .

ثم بيّنه في باب الخبر فقال : وأما نحو : زيد في الدار ، فيقدّر كوناً مطلقاً، وهو كائن أو مستقر ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصومُ اليومَ أو في اليوم ، والجزاءُ غداً أو في الغد .ويقدّر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب . وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربي زيداً قائماً ، إن التقدير : إذ كان ، إن أريد المضي ، أو إذا كان إن أريد به المستقبل ، ولا فرق . وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال .

قال حفيده في حاشيته على أوضح المسالك بعد أن نقل كلامه في المغني : « وهو مخالف لما ذكر هنا »[1] ، أي في أوضح المسالك .

(٢٠) « لا » العاملة عمل ليس هل يكون اسمها معرفة ؟

اشترط ابن مالك في إعمال « لا » عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، فقال في الألفية :

في النكرات أُعملتْ كليس « لا »

وكذلك اشترط ابن هشام في شرح القطر أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، قال[2] : ولهذا غُلّط المتنبي في قوله :

إذا الجودُ لم يُرْزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وقال في الجامع الصغير[3] : وتختص بالنكرات على الأصح .

---

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس .

(٢) شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٣) الجامع الصغير ٥٨ .

وفي أوضح المسالك[1] اشترط أن يكون المعمولان نكرتين . وكذلك في شرح اللمحة[2] ، وذكر أنهم لحّنوا المتنبي في البيت السابق .

وفي شرح الشذور[3] اشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، ولكنه أجاز بقلّة إعمالها في معرفة ، قال : وربما عملت في اسم معرفة ، كقوله :

أنكرتُها بعد أعوام مَضَيْنَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وجعل من هذا قول المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وفي المغني[4] ذهب ابن هشام إلى أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جنّي وابن الشجري ، قال : وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة [الجعدي] :

وحلّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله : (إذا الجود ...)

وابن هشام يشير إلى قول ابن الشجري في أماليه[5] : وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله : (إذا الجود ...) . ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ..

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٨٤ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/٤٣ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٩٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٤٣١ ، تحقيق د. محمود الطناحي .

وفي شرح الشواهد[1] قال ابن هشام : قيل وقد تعمل في اسم معرفة . واستدل ببيت النابغة الجعدي ، ثم قال[2] فيه : وحمله بعضهم على ظاهره ، فأجاز عملها في اسم معرفة ، وهو قول أبي الفتح في كتاب التمام ، وابن الشجري . وعلى ذلك يتخرّج قول المتنبي (إذا الجود ...) .

ولكن ابن هشام ذهب إلى أن الأولى في بيت النابغة أن يؤوّل على أن الأصل : لا أُوجد باغياً ...

ولعل ابن هشام في هذا متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية[3] : ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال، تقديره : لا أُرى باغياً ، فلما أُضمر الفعل برز الضمير وانفصل .

وفي التسهيل قال ابن مالك في إعمال لا عمل ليس: ورفعُها معرفة نادر.

وقال في الشرح[4] : « وشذّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ...

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

والقياس على هذا سائغ عندي » .

---

(١) تخليص الشواهد ٢٩٤ .

(٢) تخليص الشواهد ٢٩٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ .

(٢١) هل يجيء خبر « عسى » مفرداً ؟

قال ابن مالك :

ككان « كاد وعسى » لكنْ نَدَر غيرُ مضارع لهذين خبَرْ

كاد وأخواتها تعمل عمل كان ، إلا أن خبرها غالباً يجب كونه جملة .

قال ابن هشام في أوضح المسالك[1] : وشذّ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى، كقوله :

فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدْتُ آيبا

وقولهم « عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا » .

وفي المغني[2] جعل ابن هشام من الأقل استعمال خبر عسى مفرداً ، واستدل له بقول الشاعر :

أكثرْتَ في اللَّوْمِ مُلحّاً دائما لا تُكثرنْ إني عسيتُ صائما

وقوله في المثل : « عسى الغوير أبؤُسا » .

ثم استدرك ابن هشام على هذا الرأي ،وقدّر الخبر مضارعاً لكان محذوفاً، فقال : كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر ، أي يكون أبؤسا ، وأكون صائما ؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ...

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد[3] خالف ما ذهب إليه في المغني ،

---

(١) أوضح المسالك ٣٠٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ١٦٤ .

(٣) تلخيص الشواهد ٣٠٩ .

واختار وجهاً آخر . قال : ربما جاء خبر « عسى وكاد » اسماً مفرداً ، فالأول كقولهم في المثل « عسى الغوير أبؤسا » . وقوله :

أكثرت في العذل ملحاً دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

والثاني كقوله :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

ثم شرح ابن هشام المثل المذكور وبين معناه ، ونقل أصله عن الصحاح[1] ، قال الأصمعي : أصله أنه كان غارٌ فيه ناس فانهار عليهم ، أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم ،فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .

ثم ذكر ابن هشام في إعراب (أبؤسا) وجوهاً متعددة ، واختار أن يكون مفعولاً مطلقاً ، قال : واختلف في ناصب (أبؤسا) ؛ فعند سيبويه وأبي علي أنه « عسى » ، وأن ذلك من مراجعة الأصول . وقال ابن الأعرابي بـ « صَيَّر » محذوفة . وقال الكوفيون : التقدير : أن يكون أبؤسا ... وقيل التقدير : يكون أبؤسا ، وفيه مجيء الفعل بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل . وقيل التقدير : عسى الغوير يأتي بأبؤس ، وفيه ترك أن وإسقاط الجار توسعاً .

ثم لخّص ابن هشام هذه الأقوال فقال : وتلخَّص أن (أبؤسا) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به . **وأحسن من ذلك كلّه** أن يقدر يبأسُ أبؤسا ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويكون مثل قوله تعالى : ﴿ **فطفق**

---

(١) الصحاح (غور) .

مسحاً ﴾[1] ، أي يمسح مسحاً .

وأما قول الشاعر : (إنّي عسيت صائما) ، قال ابن هشام[2] : الشاهد في قوله « صائما » فإنه اسم مفرد جيء به خبراً لعسى ، كذا قالوا ، والحقُّ خلافه ، وأن عسى هنا فعل تام خبريّ ، لا فعل ناقص إنشائي ... وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائما ، فصائماً خبر لكان ، وأن والفعل مفعول لعسى ..

قال الشيخ يس معقباً على تخالف الرأي عند ابن هشام بين المغني وشرح الشواهد : واعترض في الشواهد ما صوّبه في المغني بأن فيه مجيء الخبر بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل[3] .

(٢٢) هل يجيء اسم فاعل من « كاد » الناقصة ؟

قال ابن مالك في باب أفعال المقاربة من الكافية الشافية :

واستعملوا مضارعاً لأَوْشكا   وكاد ، واحفظ كائداً وموشكا

وقال في شرحها[4] : أفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي ، إلا كاد وأوشك ، فإنهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً ، واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً . فشاهد كائد قول كثيّر :

---

(١) سورة ص آية ٣٣ .

(٢) تلخيص الشواهد ٣١٤ .

(٣) حاشية يس على التصريح ١/٢٠٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٩ .

وكذْت وقد جالتْ من العين عَبْرةٌ ... سما عاندٌ منها وأسْبَل عاندُ

أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني ... يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ

وقال ابن مالك في التسهيل[1] : « واستعمل مضارع كاد وأوشك ، وندر اسم فاعل أوشك وكاد » .

وقال في العمدة[2] : « وندراستعمال اسم الفاعل من أوشك ... وأندر منه استعمال فاعل كاد في قول كثيّر » (وذكر البيتين) .

ولكن يبدو أن ابن مالك رجع عن رأيه في جواز استعمال اسم الفاعل من كاد ، فلم يذكره في الألفية حين قال :

واستعملوا مضارعاً لأوشكا ... وكاد لا غير ، وزادوا مُوْشكا

ورجع عن رأيه أيضاً في المتن من شرح التسهيل ، بل أسقطه منه واكتفى بقوله : « وندر اسم فاعل أوشك » . وقال في شرحه[3] : « وشذّ استعمال اسم فاعل أوشك .. » .

ولم يشر في شرح التسهيل إلى اسم الفاعل من كاد ، مع أنه ورد في نسخ التسهيل، وذكره غيره من شرّاح التسهيل ، كابن عقيل[4] والسلسيلي[5]، والدماميني[6]،

---

(١) التسهيل لابن مالك ص ٦٠ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٨٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٠٤/١ .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٥٠/١ .

(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣١٤/٣ .

والدلائي[1] مما يدل على وروده في أصل التسهيل .

كما ذكره أبو حيان بنصه في الارتشاف فقال[2] : « وندر اسم فاعل أوشك وكاد ... » واستدل له .

هذا موقف ابن مالك من المسألة ، أجازها ثم رجع عنها . فماذا كان موقف ابن هشام ؟

نقل ابن هشام عن ابن مالك جواز استعمال اسم الفاعل من « كاد » ، قال في باب أفعال المقاربة من أوضح المسالك[3] : واستُعمل اسم فاعل لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم وأنشد عليه :

.... وإنني يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائد

ثم خطّأ ابن هشام رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر مجيء (كائد) فيه فقال[4] : والصواب أن الذي في البيت الأول (كابِد) ـ بالباء الموحّدة ـ من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جار على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثيّر .

وفي شرح شواهد ابن الناظم[5] أجاز ابن هشام استعمال اسم الفاعل من كاد ، وصرّح بنقله المسألة عن ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، واستدلاله

---

(١) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٣٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٦/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣١٨/١ .

(٤) أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٥) تخليص الشواهد ٣٣٦ .

بقول الشاعر :

أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

فابن هشام يثبت هنا مجيء اسم الفاعل من كاد ، وينقض ما ذكره في أوضح المسالك . ويصوّب رأي ابن مالك في الكافية الشافية ، على الرغم من رجوع ابن مالك عنه في الألفية والتسهيل .

قال ابن هشام[1] : وقوله « كائد » أنشده الناظم بالهمزة المبدلة عن عين كاد ، كما تقول : قام فهو قائم . وإنما أنشده يعقوب بن إسحاق السّكّيت في شرح ديوان كثيّر بالباء الموحدة ، وقال الكابد العامل ، أي إنني لرهن بعملي ...

ثم قال ابن هشام : وكأن الناظم ارتاب بعد ذلك في البيت ، ولهذا لم يذكر في التسهيل[2] مجيء كائد ، ولا في الخلاصة ، بل غيّر فيها قوله في الكافية « وكاد واحفظ كائداً وموشكا » إلى قوله « وكاد لا غير وزادوا موشكا » .

ثم صوّب ابن هشام رأي ابن مالك في الكافية فقال[3] : « وبعد ، فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدّة على مخالفته ، وذكرتُ ذلك في توضيح الخلاصة ، بل اتضح لي أن الحقَّ معه ، لأن الشاعر قال :

وكِدْتُ وقد جالت من العينِ عَبْرَةٌ سما عاندٌ منها وأسبل عاندُ

أموتُ أسىً ...

---

(١) تخليص الشواهد ٣٤٠ .

(٢) أقول : بل ذكره في التسهيل ، ولكنه أسقطه منه عند شرحه .

(٣) تلخيص الشواهد ٣٤١ .

فقوله (وكدت) خبره قوله (أموت) وما بينهما اعتراض، وكأنه قال: « كدت أموت ، ولا بد لي يقيناً من هذا الأمر الذي أنا كائد ألابسه الآن.. ».

وهكذا يكون ابن هشام قدمنع المسألة أولاً في أوضح المسالك ثم أجازها في تخليص الشواهد .

قال الشيخ خالد[1]: « وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً، فقال في شرح الشواهد : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه » .

قال يس معقباً : إلا أنه لم يغير ما وقع هنا ، لأنه كان قد شاع هذا الكتاب .

(٢٣) مانوع « ما » في قوله تعالى : ﴿ إنما صنعوا كيد ساحر ﴾ ؟

اختلف موقف ابن هشام من « ما » في الآية المذكورة ، فجعلها في شرح القطر اسميّة موصولة ، فقال[2] : « وقولي « ما الحرفية » احتراز عن « ما » الاسمية ، فإنها لا تُبطل عملها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **إنَّما صَنَعوا كَيْدُ ساحر** ﴾[3] ، فما هنا اسم بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب بإنَّ ، وصنعوا: صلة . والعائد محذوف ، وكيدُ ساحر : الخبر . والمعنى : إن الذي صنعوه كيدُ ساحر » .

وابن هشام في شرح الشذور أجاز أن تكون « ما » في الآية **موصولة**

---

(١) تخليص الشواهد ٣٤١ .

(٢) شرح قطر الندى ٢١١ .

(٣) سورة طه آية ٦٩ .

ومصدرية ، قال[1] : « ما » في قوله تعالى : ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ هي موصولة بمعنى الذي ، و« صنعوا » صلته ، والعائد محذوف أي إن الذي صنعوه، و « كيد » خبر . ويجوز أن تقدّرها موصولاً حرفياً ، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذٍ إلى تقدير عائد ، وليس لك أن تقدّرها حرفاً كافاً ، مثله في قوله تعالى : ﴿ **إنما الله إله واحد** ﴾[2] لأن ذلك يوجب نصب « كيد » على أنه مفعول « صنعوا » .

وقال في موضع آخر أيضاً[3]: وقوله تعالى: ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ يحتملهما ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صُنْعهم ، وعلى التأويلين جميعاً فإنها عاملة ، واسمها في الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من « ما » وصلتها .

ولكن ابن هشام في المغني أجاز أن تكون « ما » في الآية **موصولة ومصدرية وكافة** ، قال[4] : فمن رفع « كيد » فإن عاملة و « ما » موصولة ، والعائد ، محذوف ، لكنه محتمل للاسمي والحرفي ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صُنْعهم . ومن نصب ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم ـ فما كافة .

وقد أجاز أبو البقاء العكبري في إعراب القرآن الوجوه الثلاثة السابقة في « ما »[5] .

---

(١) شرح شذور الذهب ١٩ ـ ٢٠ .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٠ .

(٤) مغني اللبيب ٣٤١ .

(٥) التبيان ٨٩٧ .

(٢٤) هل « ما » كافّة لـ « لكنّ » في قول الشاعر :

فوا لله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنّ ما يُقضَى فسوف يكون ؟

إذا اقترنت « ما » الحرفية بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل ، إلا ليت ، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال .

واستدل ابن هشام في شرح القطر[1] وشرح اللمحة[2] على اقتران «ما» الكافة بلكنّ بقول الشاعر :

فوا لله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

وقد وهم ابن هشام في جعل « ما » هذه كافة ، فاستدرك عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح القطر ، وقرر أن « ما » هذه موصول اسمي ، فقال[3] : « إن المؤلف ـ أي ابن هشام ـ قد توهم أن « ما » هذه كافة، وأنها دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد تابعه الأشموني على هذا . وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي هو اسم « لكن » كما قررناه في عبارة الإعراب ، و « لكن » هنا عاملة النصب والرفع ، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله . وصواب الإنشاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

---

(١) شرح قطر الندى ٢٠٨ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٥١/٢ .

(٣) شرح قطر الندى / حاشية ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يُدرك المجدَ المؤثّلَ أمثالي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ـ وهي جملة أسعى مع فاعله المستتر فيه ـ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إنّ وأخواتها من كتاب أوضح المسالك » .

والشيخ محيي الدين رحمه الله ـ يشير بذلك إلى ما ورد في كتاب أوضح المسالك ، عند اتصال « ما » الزائدة بإن وأخواتها ، وأنها تكفها عن العمل .

قال ابن هشام[1] : « بخلاف قوله : ولكنما يُقضى فسوف يكون » .

يعني أن ابن هشام يرى في أوضح المسالك أن « ما » في هذا الشاهد ليست كافة .

ولتحقيق هذه المسألة عند ابن هشام أرى أنه عند تصنيفه لأوضح المسالك كان على رأيه في شرح القطر وشرح اللمحة من الاستشهاد بهذا البيت على أنّ « ما » زائدة كافة ، ودليلي على ذلك أن معمّراً المكي (٨٩٧ هـ) نص في شرح قطر الندى[2] على أن ابن هشام مثّلَ في شرح القطر وفي أوضح المسالك لاقتران « ما » الكافة بـ « لكن » بقوله : ولكنَّ ما يُقضى فسوف يكون ، ثم استدرك معمّر على هذا التمثيل وقال : « فيه شيء ، فإن

(١) أوضح المسالك ١/٣٤٧ .

(٢) التعليقة المفيدة ١/٤٤٩ .

« ما » فيه موصولة لا كافة ، بدليل دخول الفاء بعدها ، وعود الضمير المستتر في يُقضى عليها » .

وبدو لي أن ابن هشام عاد بعد ذلك ورجع عن الاستدلال لما الكافة بهذا البيت فأضاف كلمة « بخلاف » إلى بعض النسخ من أوضح المسالك ، ليبيّن أن « ما » في البيت ليست كافة .

والدليل على ذلك قول الشيخ خالد الأزهري(١) : « ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف ، وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها .. » .

وقول الفاكهي في شرح القطر(٢) : « ووقع في الشرح ـ أي شرح القطر لابن هشام ـ وفي بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله : (ولكن ما يقضى فسوف يكون) لما الكافة ، وهو غير ظاهر » .

ويظهر أن ابن هشام رجع عن الاستشهاد بهذا البيت على أن « ما » كافة ، بدليل أننا لا نرى أثراً لهذا الشاهد في مصنفات ابن هشام الأخرى كشرح الشذور والمغني وتخليص الشواهد .

---

(١) التصريح ١/٢٢٥ .

(٢) مجيب الندا ٢/ ٣٠ ـ ٣١ .

(٢٥) تعليق أفعال القلوب عن العمل باللام

من أحكام أفعال القلوب التعليق . وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها[١] .

وابن هشام في شرح القطر[٢] وشرح الشذور[٣] وأوضح المسالك[٤] ذكر من المعلّقات لام الابتداء ، ومثّل لها بقوله تعالى : ﴿ **ولقد علموا لَمَن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق** ﴾[٥]. ولام القسم ، ومثّل لها بقول الشاعر:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي　　　إن المنايا لا تطيش سهامها

وفصّل ابن هشام المسألة في شرح الشواهد[٦] ، وذكر أن « علمت » في البيت محتملة لوجهين : أحدهما أن تكون معلّقة ، كما ذكر الشارح ـ أي ابن الناظم[٧] ـ فيكون « لتأتين » جواباً لقسم محذوف ، وجملتا القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلّق .

والثاني : أن تكون أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجرى القسم، وعلى هذا فلا قسم مقدر ، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم ، ويخرج البيت عن الدليل .

---

(١) شرح قطر الندى ٢٤٥ .

(٢) شرح قطر الندى ٢٤٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٣٦٥ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية ١٠٢ .

(٦) تخليص الشواهد ٤٥٣ .

(٧) شرح الألفية لابن الناظم ٧٨ .

ثم قال ابن هشام : ويأتي الوجهان في الآية الكريمة أيضاً .

والوجه الثاني هو مذهب سيبويه ، وهو أن تكون من أفعال القسم ، ولذلك قال في البيت المذكور : كأنه قال : وا لله لتأتينّ[1] .

وإلى هذا الرأي ذهب الرضي في شرح الكافية ، فقال في البيت المذكور: فإنما أجرى « لقد علمت » مجرى القسم لتأكيده للكلام ، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق[2] .

وقال البغدادي في توضيح الشاهد المذكور عند الرضي : أنشده على أن علم نزّل منزلة القسم ، فيكون جملة لتأتين جواب القسم الذي هو علمت ، وحينئذٍ تخرج عما نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بعمل ولا تعليق ولا إلغاء .

ثم ذكر البغدادي التوجيه الآخر ، فقال : ويجوز أن تبقى علم هنا على بابها ، وتكون معلقة بلام القسم ، فيكون جملة « لتأتين منيّتي » جواباً لقسم محذوف تقديره : ولقد علمت وا لله لتأتين منيتي ، وجملتا القسم والجواب في موقع نصب بعلمت المعلق[3] .

وهذا الذي ذكره البغدادي عين ما ذكره ابن هشام في شرح الشواهد . ثم قال البغدادي[4] : والسابق إلى تجويز الوجهين في الآية والبيت ابن جني في

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/١١٠ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١ .

(٣) خزانة الأدب ٩/١٥٩ .

(٤) خزانة الأدب ٩/١٦٠ .

سرّ الصناعة[1] .

فيكون ابن جني قد سبق ابن هشام في تجويز الوجهين .

(٢٦) ما تقدير المحذوف في قوله تعالى :
﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾؟

ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أنه يجوز بالإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصاراً ، أي لدليل ، ومثّل على ذلك بقوله تعالى : **﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾**[2] . قال أي تزعمونهم شركائي[3] .

وفي شرح الشذور ذكر ابن هشام القاعدة ومثل لها بالآية السابقة ، وقال : أي تزعمونهم شركاء[4] .

ولكنه استدرك على هذا التقدير ، فقال : كذا قدّروا ، والأحسن عندي أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أنَّ وصلتها سادّة مسدّهما ، بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى : **﴿ وما نرى معكم شُفَعاءَكم الذين زَعَمْتُم أنَّهم فيكم شركاء ﴾**[5] . ولعلّ هذا مما يرجح أن ابن هشام صنف شرح الشذور بعد أوضح المسالك .

واستشهد ابن هشام بالآية السابقة أيضاً في المغني ، في الباب الخامس ،

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٣٩٨ ـ ٤٠١ .

(٢) سورة القصص آية ٦٢ ، ٧٤ .

(٣) أوضح المسالك ٦٩/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٣٧٧ .

(٥) سورة الأنعام آية ٩٤ .

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وجعل الجهة السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، قال : وله أمثلة . وجعل الخامس منها قولهم في ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ أن التقدير تزعمونهم شركاء .

قال ابن هشام[1] : والأولى عندي أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل ﴿ وما نرى معكم شُفَعاءَكم الذين زَعمتم أنّهم فيكم شُركاء ﴾ ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

وقد أشار إلى رأي ابن هشام هذا حفيده في حاشيته على أوضح المسالك[2] ، ويس الحمصي في حاشيته على التصريح[3] .

(٢٧) ما حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصولاً عن فعله بإلا ؟

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ، وهو منفصل عن العامل بغير إلا ، جاز أن تلحق العامل تاء التأنيث ، كقولك : حضرت القاضيَ امرأةٌ ، ويجوز : حضر القاضيَ امرأةٌ . والأول أفصح[4] .

فإن كان الفاصل إلا فقد أوجب ابن هشام في شرح القطر ترك التاء .

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٨ .

(٢) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ورقة ٣١ مخطوطة القدس .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٥٩/١ .

(٤) شرح قطر الندى ٢٥٣ .

قال : وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « ما قام إلا هندٌ » الوجهان ، ويترجح التأنيث ، كما في قولك : « حضر القاضيَ امرأةٌ » ، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر ، لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكّر ، فلذلك ذكّر العامل ، والتقدير : ماقام أحدٌ إلا هند[1] .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام في شرح اللمحة ، وفي أوضح المسالك . قال في شرح اللمحة[2] : وإن كان الفاصل إلا فالحذف واجب ، نحو : ما قام إلا هند ، وفاقاً للبصريين ، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .

فأما قوله :

طوى النّحزُ والأجرازُ ما في غُروضها

فما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

فضرورة .

وقال في أوضح المسالك[3] : إن كان الفاصل إلا فالتأنيث خاص بالشعر، نصّ عليه الأخفش .. وجوزه ابن مالك في النثر ، وقرئ ﴿ إن كانت إلا صيحةٌ ﴾[4] ، ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم ﴾[5] .

---

(١) شرح قطر الندى ٢٥٤ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٦١/٢ .

(٣) أوضح المسالك ١١٦/٢ .

(٤) سورة يس آية ٢٩ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٢٥ .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور أجاز التأنيث ، وإن جعله مرجوحاً ، قال[1] : وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا ، كقولك : ماقام أحدٌ إلا هند ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند ، فالفاعل في الحقيقة مذكّر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم : ﴿ **إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ** ﴾ برفع (صيحة) ، وقراءة جماعة من السلف ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم** ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق .

ثم قال : وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

ويبدو أن ابن هشام في شرح الشذور تبع ابن مالك بقوله في الألفية :

والحذف مع فصلٍ بإلا فُضّلا كما زكا إلا فتاةُ ابن العلا

وقوله في شرح التسهيل[2] : .. وأن الفصل إن كان بغير إلا فلحاق التاء أجود ، وأن كان بإلا فإسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، كقول الراجز :

ما برئتْ من ريبة وذمِّ في حرْبنا إلا بناتُ العمِّ

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكنه على ضعف ، ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه : ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا**

---

(١) شرح شذور الذهب ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٤ .

مساكنُهم﴾ . ذكرها أبو الفتح بن جني[1] ، وقال إنها ضعيفة في العربية .

(٢٨) ماحكم ترتيب المفعول مع الفاعل إن كان الفاعل ضميراً متصلاً ؟

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول به ، وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل ذلك جائز وواجب[2] .

وقد ذهب ابن هشام في القطر إلى أنه يجب تأخير المفعول عن الفاعل في مواضع منها إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً نحو : ضربتُ زيداً[3] .

ولكن ابن هشام أغفل هذا الموضع في شرح القطر .

وفي أوضح المسالك ذهب ابن هشام إلى وجوب تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل[4] . فتقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ . واعترض على ابن مالك لأن كلامه يوهم امتناع التقديم بقوله في الألفية :

وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذِر أو أضمر الفاعل غير منحصرْ

قال معمّر المكي في شرح القطر[5] : وقد اعترض المصنف ــ أي ابن هشام ـ على ابن مالك في الأوضح بمثل ذلك ، ووقع فيه هنا ـ أي في القطر ــ فسبحان من لا يعتريه سهو ولا نسيان .

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٦ .

(٢) أوضح المسالك ٢/١١٩ .

(٣) شرح قطر الندى ٢٥٦ .

(٤) أوضح المسالك ٢/١٣٤ .

(٥) التعليقة المفيدة ٥١٢ .

(٢٩) هل ينوب عن المصدر صفته ؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن ينوب عن المصدر صفته ، قال[١] :

وليس مما ينوب عن المصدر صفته ، نحو ﴿ وكُلا منها رَغَداً ﴾[٢] خلافاً للمعربين ؛ زعموا أن الأصل : أكلاً رغداً ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه . ومذهب سيبويه أن ذلك هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً . ويدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عليه طويلاً » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويلٌ » بالرفع ، فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

وقد ذكر ابن هشام المنع أيضاً في الجامع الصغير ، فقال[٣] : وليس منه نحو : ﴿ وكلا منها رغداً ﴾ .

وأشار إلى المنع أيضاً في (رسالة في توجيه النصب) فقال[٤] :

وعلى هذا تخريج سيبويه والمحققين ، نحو « ساروا سريعاً » أي ساروه ، أي ساروا السير سريعاً ، وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف ، لالتزام العرب تنكيره ، ولأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنسه ، كما في رأيت كاتباً أو حاسباً أو مدرساً أو مهندساً ، فإنها مختصة بجنس الإنسان ...

---

(١) شرح قطر الندى ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٣) الجامع الصغير ص ١٠٧ .

(٤) رسالة في توجيه النصب لابن هشام ٢٠ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة أجاز أن ينوب عن المصدر صفته[1] ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ واذكر ربك كثيراً ﴾[2]، قال: أي ذكراً كثيراً.

وأجاز ابن هشام في أوضح المسالك أن ينوب عن المصدر صفته ، فقال[3] : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كـ « سرت أحسن السَّير » و « اشتمل الصمّاء » .

قال الشيخ خالد معقباً عليه[4] : وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق ، تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل ، وخالف ذلك في شرح القطر ...

وقد وقف ابن هشام موقفاً مضطرباً في مغني اللبيب[5] (الباب السادس - في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) فجعل الموضع الرابع في قول من اجاز نيابة النعت عن المصدر ، وذكر أمثلتهم ، ثم عرض مذهب سيبويه والمحققين وحججهم في منع ذلك . وبعد ذلك اعترض ابن هشام على حجج المانعين ، وأخذ يردّ عليهم ، ويقدح في قولهم .

ولذلك عقّب عليه الدماميني[6] بقوله: « لا ينبغي أن يُعدّ هذا فيما اشتهر

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١٦٣/٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢ .

(٤) التصريح ٣٢٦/١ .

(٥) مغني اللبيب ٨٥٥ .

(٦) حاشية الدسوقي على المغني ٢٧٨/٢ .

بين المعربين والصواب خلافه ، لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب ، وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلاً ...

قال الشمّني معتذراً لابن هشام : وأقول[1] : إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلالهم على ذلك ، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم .

(٣٠) هل يشترط في المفعول له أن يكون قلبياً ؟

قال ابن مالك في الألفية :

يُنصب مفعولاً له المصدرُ إنْ أبان تعليلاً كجُدْ شكراً ودِنْ

فالمفعول له أو المفعول لأجله ، هو المصدر الدال على علّة الحدث .

قال أبو حيان[2] : وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، لا من أفعال الجوارح الظاهرة ، نحو : جاء خوفاً ورغبة ، فلا يجوز : جاء زيد قراءة للعلم ، ولا قتالاً للكافر . وأجاز أبو علي : جئتك ضَرْبَ زيدٍ ، أي لتضرب زيداً ، والضّرب من فعل الجوارح .

و لم يشترط ابن هشام في شرح القطر أن يكون المُفعول له قلبياً ، فقال في تعريفه[3] : هو كلُّ مصدر معلل لحدث ، مشارك له في الزمان والفاعل ، كقوله تعالى: ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت ﴾[4].

---

(١) حاشية الشمني على المغني ٢/٢٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٢١ .

(٣) شرح قطر الندى ٣١٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩ .

قال : فالحذر ؛ مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون ، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب .

وكذلك لم يذكر ابن هشام هذا الشرط في الجامع الصغير[1] ولا في شرح الشذور[2] .

ولكن ابن هشام اشترط كونه قلبياً في شرح اللمحة[3] ، فجعل المفعول له يتقوّم بخمسة أمور ، قال : الخامس منها أن يكون من أفعال القلوب ، فلا يجوز : جاء زيدٌ قراءة للعلم ، وقتلاً للكفار ، تريد أنه جاء لأجل ذلك ، إنما تقول : إرادة قراءة العلم ، وابتغاء قتل الكفار ، ذكره ابن الخباز .

وكذلك اشترط هذا الشرط في أوضح المسالك[4] ، وجعله الشرط الثاني من خمسة أمور ، قال : وكونه قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . قاله ابن الخباز وغيره . وأجاز الفارسي : جئتك ضرْب زيدٍ ، أي لتضرب زيداً .

قال الشيخ خالد في توضيح هذا الشرط[5] : لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك.

---

(١) الجامع الصغير ١٠٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٠٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٢٥ .

(٥) التصريح ١/٣٣٤ - ٣٣٥ .

ثم قال الشيخ خالد : وهذا الشرط مستغنىً عنه بشرط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق ، قاله الشاطبي .

وقد ردّ الرضيّ هذا الشرط ، ثم قال[1] : فنقول المفعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : قعدتُ جُبناً ، فهو من أفعالِ القلوب ـ كما قالوا . وإما أن يتقدم على الفعل تصوّراً ، أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب نحو : ضربتُه تقويماً ، وجئته إصلاحاً .

(٣١) أسماء المقادير مبهمة أم مختصّة ؟

اختلف النحاة في أسماء المقادير المنصوبة على الظرفية المكانية ، أهي من المبهم أم ليس منه . قال أبو حيان[2] : وظاهر كلام الفارسي وقول بعض النحاة أن المقدار داخل تحت حدّ المبهم . وقال الأستاذ أبو علي : ليس داخلاً تحته .

ثم قال أبو حيان : والصحيح أنه شبيه بالمبهم .

وذهب ابن هشام في شرح القطر ، وفي أوضح المسالك إلى أن أسماء المقادير مبهمة .

قال في شرح القطر[3] : والمبهم ثلاثة أنواع : أحدها : أسماء الجهات الست ...

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٥٠ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٢٢ .

الثاني : أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد .

الثالث : ما كان مصوغاً من مصدر عامله كقولك : جلستُ مجلس زيد.

قال الفاكهي في شرح القطر[1] : وما أفهمه كلامه من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور ، نظراً إلى أنه لا يختصّ ببقعة معيّنة ، وبعضهم جعله قسيماً له نظراً إلى أنه دال على كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة الشذور .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك[2] ، في بيان المبهم من أسماء المكان : المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات ... وكأسماء المقادير كميل وفرسخ .

ولكن ابن هشام ذهب في شرح اللمحة[3] إلى أن أسماء المقادير مبهمة البقعة معلومة المسافة كالفرسخ والميل والبريد .

وذكر في شرح الشذور[4] ما كان دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ « سرتُ فرسخاً وميلاً وبريداً » ، قال : وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً ؛ أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة ، فعلى هذا يصح فيه القولان .

---

(١) مجيب الندا ١٢٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٣٧/٢ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١٦٩/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٣٤ .

(٣٢) ما صيغ من مصدر عامله للدلالة على المكان ، هل يعدُّ من المبهم ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر[1] أن المبهم المنصوب على الظرفية المكانية ثلاثة أنواع : أحدها أسماء الجهات ، الثاني أسماء المقادير ، الثالث : ما كان مصوغاً من مضدر عامله ، كقولك : جلستُ مجلسَ زيدٍ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة والأوضح وشرح الشذور جعل هذا النوع قسيماً للمبهم لا قسماً منه .

فقال في شرح اللمحة[2]: وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا نوعان : أحدهما المبهمات ، وتنقسم قسمين : مبهمة البقعة والمسافة كأسماء الجهات ... ومبهمة البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير .

الثاني : أسماء المكان المشتقة مِن مادة عاملها كقولك : قعدْتُ مقْعدَ زيدٍ.. وقال تعالى : ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مَقاعِدَ للسمع ﴾[3] .

وقال في الأوضح[4] : والصالح للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان : أحدهما المبهم .. كأسماء الجهات .. وأسماء المقادير ..

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامله كـ : ذهبت ُ مذْهبَ زيدٍ .

وفي شرح الشذور[5] جعل ظرف المكان ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون

---

(١) شرح قطر الندى ٣٢٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ١٦٩/٢ .

(٣) سورة الجن آية ٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٧/٢ .

(٥) شرح شذور الذهب ٢٣١ - ٢٣٤ .

مبهماً كأسماء الجهات .. والثاني أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض..

قال : والثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ « جلست مجلس زيد » ، و « ذهبتُ مذهبَ عمرو » ، ﴿ **وأنا كنا نقعدُ منها مقاعد للسمع** ﴾ .

قال معمّر المكي في شرح القطر[1] : ما اقتضاه كلام المصنف هنا وفي الشرح من أن النوع الثالث من ظرف المكان ، وهو ما صيغ من مصدر عامله ، قسم من أقسام المبهم ، يخالف صريح كلامه في الأوضح والشذور ، وكذا وقع في كلام غيره ، حيث جعلوه قسيماً للمبهم لا قسماً منه ، وهو الظاهر ، إذ ليس داخلاً في تعريف المبهم .

وزاد الفاكهي بقوله[2] : وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصحّحه أبو حيان ، ويمكن حمله في الألفية عليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية[3]: وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله.

---

(١) التعليقة المفيدة ٥٩٦ ـ ٥٩٧ .

(٢) مجيب الندا ١٢٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

(٣٢) هل ترد سوى كغير في الاستثناء ؟

ذهب سيبويه إلى أن سوى ظرف ، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة، قال[1] : وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفَحْشاءَ من كان منهم   إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

ثم قال : فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير .

قال السيرافي في الشرح[2] : وكان ينبغي ألا يدخل « من » على سواء ، لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في إدخال مِنْ عليها .

وقال سيبويه في باب الاستثناء[3] : وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القومُ مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانَك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

وقال أبو حيان[4] : وكونها ظرفاً كالمجمع عليه ، إلا ماذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف ، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى غير ... وهي عند سيبويه والفراء وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف . وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً ، وهو قول الرمّاني والعكبري ..

---

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) شرح السيرافي ٢٥٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢ .

وقال ابن مالك في الألفية :

ولسِوى سُوى سواءٍ اجعلا على الأصح ما لغير جُعلا

أما ابن هشام فقد اختار في شرح القطر أن « سوى » تستعمل كغير معنى وإعراباً ، قال[1] : وهكذا حكم سوى خلافاً لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في القطر هو مذهب الزجاجي واختيارابن مالك[2] .

واختار ابن هشام هذا المذهب أيضاً في الشذور فقال : وتعرب غير باتفاق وسوى على الأصح إعراب المتثنى بإلا[3] .

ويبدو أن ابن هشام في شرح اللمحة اختار مذهب سيبويه ، فقال : فأما « سوى » فملازمة للنصب على ظرف مكان مجازي ، والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها ، فيقال : قام الذي سواك ، ولا يقال : قام الذي مثلك أو غيرك[4] .

ولكن ابن هشام في الأوضح عرض مذاهب النحاة في « سوى » ثم اختار مذهب الرماني والعكبري في أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، قا ل: قال الزجاجي[5] وابن مالك : سوى كغير معنى وإعراباً ، ويؤيدهما حكاية

---

(١) شرح قطر الندى ٣٤٨ .

(٢) التصريح ٣٦٢/١ ، التعليقة المفيدة ٦٣٠ ، مغيث الندا ٧١٧ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٦٠ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٢٣/٢ .

(٥) في طبعة الشيخ محيي الدين « الزجاج » وهو سهو .

الفراء : أتاني سواك . وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف بدليل وصل الموصول بها ، كـ « جاء الذي سواك » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر : كقوله :

ولم يبق سوى العُدوان دنّاهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، **وإلى هذا أذهب**[1] .

وفي مغني اللبيب[2] عرض ابن هشام لآراء النحاة في سوى ، من غير أن يصّرح باختيار أحدها .

(٣٤) هل يجوز الجر بعد (ماخلا) و (ماعدا) ؟

قال ابن مالك في الألفية :

واجرُرْ بسابقَي يكون إن تُرِدْ　　　وبعد « ما » انْصبْ وانجرارٌ قد يرد

ويقصد بسابقي يكون « خلا وعدا » فإن لم تتقدم عليهما « ما » جاز الجر والنصب ، وإن تقدمت عليهما « ما » وجب النصب بهما .

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائدة وجعل « خلا وعدا » حرفي جر ، فتقول : قام القوم ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ .

ويبدو أن ابن هشام في أوضح المسالك تبع ابن مالك في الألفية ، فأجاز الجر بعدهما . فقال عن الاستثناء بخلا وعدا : وتدخل عليهما « ما » المصدرية

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨١ .

(٢) مغني اللبيب ١٥٠ ـ ١٥١ .

فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذٍ[1] ..

ثم قال : وقد يجرّان على تقدير « ما » زائدة[2] .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة اعترض على زيادة « ما » بعدهما ، قال[3] : وإنْ قُرنا بـ « ما » فالنصب عند الجمهور واجب ، لأن « ما » مصدرية ، والفعل في تأويل مصدر ، وذلك المصدر في تأويل وصف ، وذلك الوصف حال ، وذلك الحال فيه معنى الاستثناء .

ثم قال : وروى الجرميّ عن بعض العرب جواز الجرّ مع « ما » وخرّج ذلك على تقدير زيادة « ما » وزيادة « ما » قبل الجار والمجرور شاذة ، وإنما قياسها أن تزاد بينهما نحو : ﴿ **عمّا قليلٍ** ﴾[4] و ﴿ **فبما رحمةٍ** ﴾[5] و ﴿ **فبما نقضهم** ﴾[6] .

وقال في شرح الشذور[7] : وحكى الجرمي والربعي والأخفش الجر بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة . فإن قلت : لم وجب عند الجمهور النصب بعد « ما خلا وما عدا » وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩٢ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣١ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ٢٦٢ - ٢٦٣ .

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليهما مصدرية ، و « ما » لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وأما جواز الخفض فعلى تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفي ذلك شذوذ ؛ فإن المعهود في زيادة « ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ عما قليلٍ ليصبحنّ نادمين ﴾ ، ﴿ فبما نقضهم ميثاقَهم لعنّاهم ﴾ ، ﴿ مما خطيئاتِهم أغرقوا ﴾ .

وأكّد ابن هشام رأيه هذا أيضاً في المغني ، فقال[1] : وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ، لأن « ما » لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو : ﴿ عما قليل ﴾ ﴿ فبما رحمةٍ ﴾ ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(٣٥) هل يشترط في التمييز أن يكون جامداً ؟

اشترط ابن هشام في القطر وفي الجامع الصغير أن يكون التمييز جامداً ، فقال في تعريفه[2] : التمييز هو اسم فضلة نكرة جامد مفسّر لما انبهم من الذوات .

وذكر في شرح القطر بأن التمييز موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الاخيرين ؛ لأن الحال مشتق مبيّن للهيئات ، والتمييز جامد مبين للذوات .

---

(١) مغني اللبيب ١٤٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٣٣٣ ، وانظر الجامع الصغير ١٢٤ .

فاعترض عليه معمر المكي ، في شرح القطر قائلاً[1] : وزاد رحمه ا لله في هذا الحد قيد الجمود ، وما رأيته ذكره إلا في هذا الكتاب ، وفي كتابه المسمى الجامع الصغير ، و لم أقف عليه في كلام غيره ، والظاهر أنه غير محتاج إليه .

أقول : بل ذكره ابن هشام في شرح الشذور وجعل الكثير في التمييز أن يكون جامداً ، فقال[2] : التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً ، فضلة ، مبيناً لإبهام ، إلا أنه يفارقه في أمرين :

أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً بالفعل أو بالقوة ، واما التمييز فإنه يكون في الأسماء الجامدة كثيراً نحو : عشرون درهماً ، ورطل زيتاً ، وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم : لله درُّه فارساً ، و لله درُّه راكباً ...

وذكر ابن هشام في المغني ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا فيه[3]. ورأى أنهما اجتمعا في خمسة أمور وهي أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإيهام .

وأن أوجه الافتراق سبعة ، قال[4] : السادس : أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : هذا مالك ذهباً، ﴿ وتَنْحِتونَ الجِبالَ بُيوتاً ﴾[5] ، ويقع التمييز مشتقاً نحو : لله دره فارساً .

---

(١) التعليقة المفيدة ٦١٥ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ .

(٤) مغني اللبيب ٥١٥ .

(٥) سورة الأعراف آية ٧٤ .

(٣٦) هل يقع التمييز مؤكداً ؟
وهل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن يقع التمييز مؤكداً ، وكذلك الحال . كما أجاز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فخالف بذلك سيبويه ووافق المبرّد .

فقال[1]: وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات.

ومثّل ابن هشام للتمييز المؤكد بقوله تعالى : ﴿ **إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً** ﴾[2] ، ﴿ **وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشر فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة** ﴾[3] ، وقول أبي طالب :

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ   من خير أديان البرية ديناً

ومنه قول الشاعر :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهُم   فحلاً ، وأمُّهم زَلاّءُ مِنْطيقُ

ثم قال[4] : وسيبويه ـ رحمه الله ـ يمنع أن يقال : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، وتأولوا « فحلاً » في البيت على أنها حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

---

(١) شرح قطر الندى ٣٣٩ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٤) شرح قطر الندى ٣٤١ .

وفي أوضح المسالك عرض ابن هشام الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس من غير أن يصرّح برأيه في المسألة .

فقال[1] : وأجاز المبرد وابن السرّاج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر كقوله : نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ..

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

فنعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تهامي

ولكن ابن هشام في المغني وضح مسألة وقوع التمييز مؤكداً ، وقيد ما ذكره في شرح القطر ، ثم خالف المبرّد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فقال مما افترق فيه الحال والتمييز ، السابع[2] : أن الحال تكون مؤكدةً لعاملها ، نحو : ﴿ **ولّى مدبراً** ﴾[3] ، ﴿ **فتبسم ضاحكاً** ﴾[4] ، ﴿ **ولا تعثوا في الأرض مفسدين** ﴾[5] ، ولا يقع التمييز كذلك . فأما ﴿ **إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً** ﴾ فشهراً مؤكد لما فهم من ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين .

ثم ردّ ابن هشام مذهب المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فقال : وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من : نعم الرجل

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٥١٦ .

(٣) سورة النمل آية ١٠ .

(٤) سورة النمل آية ١٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٦٠ .

رجلاً زيدٌ ، فمردود ... وأما قوله :

نعم الفتاةُ فتاةٌ هندُ لو بذلت ردَّ التحيَّةِ نُطقاً أو بإيماء

ففتاةٌ : حال مؤكدة .

قال الفاكهي[1] : والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكداً ، وأولوا ما ورد، ووافقهم في المغني .

وقال السيوطي[2] : فارق التمييز الحال في أنه لا يكون مؤكداً ، والحال تكون مؤكدة ، كذا قاله الجمهور . وذكر ابن مالك أن التمييز قد يكون مؤكداً ، كقوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً** ﴾ وأجيب بأن ﴿ شهراً ﴾ وإن أكد ما فهم من ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو ﴿ **اثنا عشر** ﴾ مبين .

(١) مجيب الندا ٢/١٤٧ .

(٢) همع الهوامع ٤/٧٣ .

(٣٧) عنْد

قال ابن هشام في المغني[١] : عنْد : اسم للحضور الحسّي ، نحو : ﴿ **فلما رآه مستقراً عنده** ﴾[٢]، والمعنوي نحو: ﴿ **قال الذي عنده علم من الكتاب** ﴾[٢] وللقرب كذلك نحو : ﴿ **عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى** ﴾[٣]....

ثم قال : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

ثم استدرك ابن هشام على عبارته في (عند) واعترف بأنه تبع ابن مالك، فقال[٤] : قولنا : « عِنْد اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتي أيضاً لزمانه نحو: (الصبرُ عند الصدمة الأولى) ، وجئتك عند طلوع الشمس.

وقال ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد[٥] : « عند » اسم لمكان حاضر أو قريب ... قال البغدادي في حاشيته عليه[٦] : هذا أحسن من قوله في المغني .. ولا يفيده اعتذاره بأنه تبع فيه ابن مالك في التسهيل ، لأن ابن مالك ذكره في الظروف ، ففيه قرينة على أن التقدير لمكان الحضور ، فحذف المضاف ، بخلافه هو فإنه لم يذكره مع الظروف .

أقول : بل قيدها في المغني بقوله : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

---

(١) مغني اللبيب ١٦٧ .

(٢) سورة النمل آية ٤٠ .

(٣) سورة النجم آية ١٤ .

(٤) مغني اللبيب ١٦٨ .

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٥٦ .

(٦) حاشية على شرح بانت سعاد ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

(٣٨) هل يجوز أن يقال (لا غير) ؟

ورد استعمال « لا غير » عند ابن هشام في أوضح المسالك ، عند ذكره حذف عامل المفعول فيه وجوباً في مواضع ، ثم قال[١] : « أو مسموعاً بالحذف **لا غير** ، كقولهم : حينئذٍ الآن .. » .

قال الشيخ خالد معقّباً عليه[٢] : وكان ينبغي للموضّح أن يقول « ليس غير » ، لأنه يرى أن قولهم « لا غير » لحناً ، لما صرح به في المغني ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره . والحقّ جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

والشيخ خالد يشير إلى قول ابن هشام في المغني[٣] : وقولهم « لا غير » لحن . وكذلك أكدّ ابن هشام في شرح الشذور على استعمال « ليس غير » في نحو قولهم : « قبضت عشرةً ليس غير » ، قال[٤] : ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط ، كما مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العرب ، فإما أنهم قاسوا لا على ليس ، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

وقد بين الشيخ خالد في باب الإضافة[٥] أن عدداً من العلماء يجيز

---

(١) أوضح المسالك ٣٣٦/٢ .

(٢) التصريح ٣٤١/١ .

(٣) مغني اللبيب ١٦٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٠٦ .

(٥) التصريح ٥٠/٢ .

استعمال « لا غير » ، ومن ذلك الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك ، وتبعهم صاحب القاموس .

وذكرالشيخ خالد استدلال ابن مالك بقول الشاعر في باب القسم من شرح التسهيل[1] :

جواباً به تنجو اعتمدْ فوربّنا لَعَنْ عملٍ أسلفْتَ لا غير تُسْألُ

(٣٩) هل يقال للمصدر الميمي اسم مصدر ؟

جعل ابن هشام في أوضح المسالك[٢] وفي الجامع الصغير[٣] اسم المصدر ثلاثة أنواع ، منها المصدر الميمي أي ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كـ « مضْرَب ، ومقْتَل » .

فاعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد بأن النحاة يجعلونه مصدراً ويسمونه المصدر الميمي ، قال[٤] : والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

واعترض عليه قبلاً الشيخ محيي الدين المكي في حاشيته على أوضح المسالك ، فقال[٥] : عدّ المؤلف رحمه الله هذا النوع في اسم المصدر خلاف ما قاله في شرح الشذور ، والتحقيق ما قاله هناك .

وهو يشير إلى قول ابن هشام في شرح الشذور[٦] : التاسع اسم المصدر

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/٣ .

(٣) الجامع الصغير ١٥٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢٠١/٣ الحاشية .

(٥) رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ٣٤٣ .

(٤) شرح شذور الذهب ٤١٠ .

وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها ما يعمل اتفاقاً وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوّزاً .

(٤٠) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو قولك : قعدتُ يوماً كلَّه ، وقمتُ ليلةً كلَّها . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق[1] .

وقد منع ابن هشام في شرح القطر توكيد النكرة ، قال[2] : لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جاء رجلٌ نفسُه .. لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تُجْرى على النكرات ، وشذَّ قولُ الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدّةَ حولٍ كلّه رجبُ

وكذلك منع ابن هشام توكيد النكرة في الجامع الصغير فقال[3] : ولا تُتْبَع نكرة ، وندر نحو :

قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعا

وكذلك منعه في شرح الشذور ، فقال[4] ويجب في المؤكَّد كونه معرفة ،

---

(١) الإنصاف مسألة ٦٣ ، ائتلاف النصرة ص ٦١ .

(٢) شرح قطر الندى ٤١٨ .

(٣) الجامع الصغير ١٩١ .

(٤) شرح شذور الذهب ٤٢٩ .

وشذّ قول عائشة رضي الله عنها : « **ما صام رسول الله ﷺ شهراً كلَّه إلا رمضان** » ، وقول الشاعر :

لكنّه شاقه أنْ قيل ذا رَجَبٌ   ياليت عدةَ حولٍ كلّه رجبُ

ولكن ابن هشام أجاز ذلك في الأوضح إذا حصلت به فائدة ، قال[1] : وإن لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كـ : اعتكفتُ أسبوعاً كلّه ، وقوله :

....   ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ

ويبدو أن ابن هشام هنا تبع ابن مالك إذ قال في الألفية :

وإن يُفد توكيدُ منكور قُبل   وعن نُحاة البصرةِ المنعُ شَمِلْ

وقال ابن مالك في التسهيل : وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين .

وقال في شرح التسهيل[2] : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ...

ثم استشهد ابن مالك لهذا المذهب الأخير بعدد من الشواهد والأمثلة ، وقال : فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته !

---

(١) أوضح المسالك ٣٣٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ .

(٤١) هل يعدّ من التوكيد اللفظي قوله تعالى :
﴿ كلا إذا دُكّت الأرضُ دكاً دكاً ﴾ ؟

اختُلف في إعراب ﴿ دكاً دكاً ﴾ مـن قولـه تعـالى : ﴿ **كـلا إذا دكـت الأرض دكاً دكاً** ﴾[١] ، على وجهين .

قال الشوكاني[٢] : انتصب « دكاً » الأول على أنه مصدر مؤكد للفعل، ودكاً الثاني تأكيد للأول . ويجـوز أن يكـون النصب على الحـال ، أي حـال كونها مدكوكة ، مرة بعد مرة .

وإلى الوجه الأول ذهب ابن النحاس فقال[٣] : « دكاً » مصـدر مؤكـد ، وكذا الذي بعده .

واختاره ابن عقيـل في شـرح التسـهيل قـال[٤] : التوكيـد اللفظـي إعـادة اللفظ نحو « دكاً دكاً » .

كما ورد هذا الرأي في المسائل العشر لملك النحاة ، فذكر أن التكريـر في كلام العـرب يـأتي لمعنـى التـأكيد كقولـه تعـالى : ﴿ **إذا دكـت الأرض دكـاً دكـاً** ﴾ قـال[٥] : تكـرر « دكـاً » علـى وجهـة التـأكيد بدلالـة قولـه تعـالى : ﴿ **فدكّتا دكّةً واحدة** ﴾[٦] .

---

(١) سورة الفجر آية ٢١ .

(٢) فتح القدير ٤٣٩/٥ .

(٣) إعراب القرآن ٢٢٤/٥ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٦/٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٦٩/٦ .

(٦) سورة الحاقة آية ١٤ .

وقد اختار هذا الوجه ابن هشام في متن الشذور[1] فجعل من التأكيد اللفظي قوله تعالى : ﴿ **دكاً دكاً** ﴾ . ولكنه أغفله في شرح الشذور ، مما يدل على أن تصنيفه لشرح الشذور متأخر عن تصنيفه لمتنه .

وقد أنكر ابن هشام هذا الوجه في شرح القطر ، واختار الوجه الثاني ، فقال[2] : وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿ **كلا إذا دكّت الأرضُ دكاً دكاً وجاء ربُّك والملك صفاً صفاً** ﴾ خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه : دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً. وأن معنى « صفاً صفاً » أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس . وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمّته الحساب باباً باباً .

وابن هشام متأثر في هذا بالزمخشري الذي قال[3]: ﴿ **دكاً دكاً** ﴾ : دكاً بعد دك ، كقوله : حسبته باباً باباً ، كرر عليها الدك حتى عادت هباء منبثاً .

ثم قال الزمخشري : ﴿ **صفاً صفاً** ﴾ ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس .

ولم يتعرض ابن هشام لهذه الآية في شرح اللمحة ،والجامع الصغير ، والأوضح ، والمغني .

وممن اختار الوجه الثاني في الآية قبل ابن هشام القرطبي في تفسيره ، فقال

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٤١٢ .

(٣) الكشاف ٧٥١/٤ .

في قوله تعالى : ﴿ دكاً دكاً ﴾ أي مرة بعد مرة[1] .

وابن مالك في باب المثنى من شرح التسهيل فقال : وقد يغني التكرير عن العطف كقوله تعالى : ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً ﴾ أي دكاً بعد دك ، وصفاً بعد صف[2] .

وقال أبو حيان في البحر : ﴿ دكاً دكاً ﴾ : حال كقولهم باباً باباً ، أي مكرراً عليهم الدك[3] .

ونقل في الارتشاف عبارة ابن مالك فقال : أي دكاً بعد دك وصفاً بعد صف[4] .

(٤٢) ما إعراب ﴿ كُلاًّ ﴾ في قراءة بعضهم ﴿ إنّا كُلاًّ فيها ﴾ ؟

قال تعالى : ﴿ قال الذين استكبروا إنا كلٌ فيها .. ﴾[5] .

قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر ﴿ إنا كلاً ﴾ بنصب كل[6] .

وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة فرأي الزمخشري أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على التوكيد .

قال الزمخشري[7] : وقرئ ﴿ كُلاً ﴾ على التأكيد لاسم إنَّ ، وهو

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٦٤/١ .

(٣) البحر المحيط ٤٧١/٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٥٤/١ .

(٥) سورة غافر آية ٤٨ .

(٦) البحر المحيط ٤٦٩/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٥ .

(٧) الكشاف ٣٧٤/٣ ، الطبعة الأولى بالمكتبة التجارية .

معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد : إنا كلّنا فيها . فإن قلت : هل يجوز أن يكون حالاً قد عمل فيها ﴿ فيها ﴾ ؟ قلت : لا ، لأن الظرف لا يعمل فيها الحال متقدمة ، كما يعمل في الظرف متقدماً ، تقول : كلَّ يوم لك ثوبٌ ، ولا تقول : قائماً في الدار زيدٌ .

وهذا الرأي ذكره الفراء فقال[1] : قوله تعالى : ﴿ إنا كلٌّ فيها ﴾ رفعت ﴿ كل ﴾ بفيها ، ولم تجعله نعتاً لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا ﴿ فيها ﴾ .

وقد نقل القرطبي هذا الوجه عن الكسائي والفراء ، قال[2] : وأجاز الكسائي والفراء ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في ﴿ إنا ﴾ ، وكذلك قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر . والكوفيون يسمّون التأكيد نعتاً ، ومنع ذلك سيبويه ؛ قال : لأن كلاً لا تنعت ولا ينعت بها ، ولا يجوز البدل فيه لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره ، وقال معناه المبرد ..

وقد اعترض ابن مالك على هذا الإعراب ، واختار أنّ ، ﴿ كلاً ﴾ منصوب على الحال . قال[3] : وأجاز الفراء والزمخشري في قراءة من قرأ ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ بالنصب على توكيد اسم إنّ ، وذلك عندي غير جائز ، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة . وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته ...

---

(١) معاني القرآن ٣/١٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩٢ - ٢٩٣ .

ثم قال ابن مالك : والقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة ، منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في ﴿ فيها ﴾ ، وفيها هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه ، كما قدمت في قراءة ﴿ والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه ﴾[1] ..

وقد عرض أبو حيان لهذه القراءة في البحر المحيط ، ونقل آراء الفراء والزمخشري وابن مالك ، ورد عليها ، ثم اختار أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على البدل من اسم إنّ ، فقال[2] : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن ﴿ كلاً ﴾ بدل من اسم إنّ ، لأن كلاً يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه ... وأيضاً فتنكير ﴿ كل ﴾ ونصبه حالاً في غاية الشذوذ ، والمشهور أن كلاً معرفة إذا قطعت عن الإضافة .

ثم قال : فإن قلت : كيف تجعله بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، لا نعلم خلافاً في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ﴾[3]..

وبعد عرض هذه الآراء ، ماذا كان موقف ابن هشام ؟

---

(١) سورة الزمر آية ٦٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٦٩/٧ .

(٣) سورة المائدة آية ١١٤ .

لقد رد ابن هشام رأي الفراء والزمخشري في شرح القطر ، من غير أن يختار إعراباً لهذه القراءة ، فقال ، وهو يذكر شروط التوكيد بكُلّ : الثالث[1]: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد ، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ خلافاً للزمخشري والفراء .

ولكنه في أوضح المسالك اختار البدلية ، وأجاز الحالية ، قال[2] : ﴿ كلاً ﴾ بدل ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وفي المغني اختار ابن هشام البدلية أيضاً ، مع بيان الأسباب ، ولكنّه ضعّف الحالية ، فقال[3] : وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم : ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ إن ﴿ كلاً ﴾ توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة ، نحو : قمتُم ثلاثُتكم ، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كلُّ القوم ، فيجوز مجيئها بدلاً .. فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة .

ثم ضعّف ابن هشام رأي بن مالك في اختيار الحالية ، قال : وخرجها ابن مالك على أن كلاً حا ل، وفيه ضعفان : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم : مررت بهم كُلاً ، أي جميعاً ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي .

---

(١) شرح قطر الندى ٤١٥ .

(٢) أوضح المسالك ٣٢٨/٣ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٤ .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في هذه القراءة هو مذهب أبي حيان الذي سبق ذكره .

(٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟

منع ابن هشام في المغني أن تأتي واو العطف للإباحة ، مثل أو ، وذلك عند حديثه عن أو ، فقال[١] : وزعم ابن مالك أن أو التي للإباحة حالة محل الواو ، وهذا أيضاً مردود ، لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين ، كان المأمور به مجالستهما معاً ، و لم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما . هذا هو المعروف من كلام النحويين . ولكن ذكر الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ **تلك عشرةٌ كاملة** ﴾[٢] أن الواو تأتي للإباحة ، نحو : جالس الحسنَ وابن سيرين ، وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ **فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم** ﴾ وقلّده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوي .

وأكد ابن هشام كلامه هذا ، واعتراضه على الزمخشري ، عند حديثه عن الواو ، ووقوعها بمعنى أو ، قال[٣] : الثاني : أن تكون بمعناها في الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال : جالس الحسن وابن سيرين ، أي أحدهما . وأنه لهذا قيل ﴿ **تلك عشرة كاملة** ﴾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن

---

(١) مغني اللبيب ٦٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٩٦ .

سيرين، كان أمراً بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

قال الدماميني في شرح المغني[1] معقباً على كلام ابن هشام ، ومجوزاً مجيء الواو للإباحة ، مستدلاً بكلام السيرافي : قال السيرافي في شرح الكتاب : ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب ، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم ، فقال له : دع مجالسة أهل الريب وجالس القرّاء والفقهاء وأصحاب الحديث . أو قال جالس الفقهاء أو القرّاء أو أصحاب الحديث ، فذلك كله بمعنى . انتهى .

ثم قال الدماميني : قلت : وقد رجع المصنف عمّا قاله هنا[2] ، فقال في حواشيه على التسهيل : إنّ أو تأتي للجمع كالواو . ثم قال : فإن قلت كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو ، مع تفريق جماعة من حذّاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين ، وقولك أو ابن سيرين ؟ قلت : الصواب أن لا فرق ، فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل ، وهو إباحة المجالسة ، فكأنه قال : أبحت مجالستهما . ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ، و لم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما ، لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه ...

---

(١) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمني) ١٣٨/١ .

(٢) يقصد بالمصنف ابن هشام .

(٤٤) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ؟

اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسـألة[١] . فذهـب الكوفيـون إلى أنه يجوز العطف علـى الضمـير المخفـوض ، وذلـك نحـو قولـك : مـررت بـك وزيدٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وقد تابع ابن مالك الكوفيين فقال[٢] : وإذا كان المعطـوف عليـه ضمـير جر أعيد الجار كقوله تعالى : ﴿ **فقال لها وللأرضِ ائتيا طوعاً أو كرهاً** ﴾[٣]، ﴿ **وعليها وعلى الفُلْكِ تحملون** ﴾[٤] ..

ثم قال : وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين .

أم ابن هشام فقد تـابع البصريين في شـرح اللمحـة[٥] ، فقـال : وجـب إعادة الجار نحو : ﴿ **فقال لها وللأرض** ﴾ .

ولكنه تابع الكوفيين في شرح الشذور[٦] ، فقال : ومثـال العطـف علـى الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعـالى : ﴿ **فقـال لهـا ولـلأرض** ﴾ ، ﴿ **قل الله ينجيكم منها ومِـنْ كُـلِّ كـرب** ﴾[٧] ، ﴿ **وعليهـا وعلـى الفُلـكِ تحملون** ﴾ .

---

(١) الإنصاف مسألة ٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

(٣) سورة فصلت آية ١١ .

(٤) سورة المؤمنون آية ٢٢ .

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٠٦ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤٤٩ .

(٧) سورة الأنعام آية ٦٤ .

ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين ، بدليل قراءة حمزة رحمه الله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[1] بخفض الأرحام ، وحكاية قطرب : ما فيها غيرُه وفرسِه .

وتابع الكوفيين أيضاً في أوضح المسالك ، فقال[2] : ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو : ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ ، ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾[3] . وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ ، وحكاية قطرب : مافيها غيرُه وفرسِه . قيل : ومنه ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾[3] .

إذ ليس العطف على السبيل ، لأنه صلة المصدر ، وقد عطف عليه (كفر) ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

ولكن يبدو أن ابن هشام في المغني[4] عاد وتابع البصريين ، فقال في قراءة حمزة ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ : الصواب أن خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض .

---

(١) سورة النساء آية ١ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٩٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) مغني اللبيب ٥٩٦ .

(٤٥) ما رافعُ الفعل المضارع[١] ؟

اختار ابن هشام في اكثر مصنفاته مذهب الفراء وأصحابه ، في أن رافع الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم[٢] .

قال في شرح القطر[٣] : أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك : يقومُ زيدٌ ويقعد عمرو . وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ، ما هو ؟ فقال الفرّاء وأصحابه : رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم . وقال الكسائي : حروف المضارعة . وقال ثعلب : مضارعته للاسم . وقال البصريون : حلوله محل الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو : « أنْ ولنْ و لم ولمّا » امتنع رفعه ، لان الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم . **وأصح الأقوال الأوّل** ، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم .

واختار ابن هشام هذا الرأي أيضاً في شرح اللمحة[٤] ، وفي الجامع الصغير[٥] ، وفي شرح الشذور[٦] ، وفي أوضح المسالك[٧] .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب عدل عن هذا الرأي ، وعدّه من أخطاء

---

(١) الإنصاف مسألة ٧٤ .

(٢) ابن هشام الأنصاري ، آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨٢ .

(٣) شرح قطر الندى ٧٨ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٤ .

(٥) الجامع الصغير ١٦٩ .

(٦) شرح شذور الذهب ٢١١ .

(٧) أوضح المسالك ٤/١٦٩ .

المعربين ، واختار مذهب البصريين ، وذلك في الباب السادس (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) قال[1] : والتاسع قولهم في المضارع في مثل « يقوم زيد » فعل مضارع مرفوع لخلوّه من ناصب وجازم . والصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين . وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ، ثم إذا أعربوا أوعرّبوا قالوا خلاف ذلك ؟

(٤٦) هل تقع « أنْ » تفسيريّة ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن تقع أنْ مفسّرة ، قال[2] : فالمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « كتبتُ إليه أنْ يفعلُ كذا » إذا أردت به معنى أي .

وأجاز ذلك أيضاً في شرح الشذور ، قال[3] : وإنما تكون أن مفسّرة بثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يتقدم عليها جملة . والثاني : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه . والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جرّ لا لفظاً ولا تقديراً . وذلك كقوله تعالى : ﴿ **فأوحينا إليه أن اصنع الفلك** ﴾[4]، ﴿ **وإذ أوحينا إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي** ﴾[5] ، ﴿ **وانطلق الملأ**

---

(١) مغني اللبيب ٧٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٨٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٩٣ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٢٧ .

(٥) سورة المائدة آية ١١١ .

منهم أن امشوا ﴾[1] ، أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

وكذلك أجازه في أوضح المسالك[2] .

ولكن ابن هشام في المغني[3] تردد في وقوع أن مفسرة ، وقال بأنها تحتمل المصدرية في بعض الآيات ، ونقل عن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، قال : وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : « كتبتُ إليه أن قم » لم يكن قم نفس كتبت ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهب، ولهذا لو جئت بأيْ مكان أنْ في المثال لم تجده مقبولاً .

ثم قال : ولها عند مثبتها شروط ...

وذكر الشروط ، وكأنه لا يرى وقوعها مفسرة في هذه المواضع .

قال علاء الدين الإربلي : يظهر للمتأمل في ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ وأمثاله أن المفسر ليس هو الجملة ، وإنما هو مفعول محذوف ، تقديره فأوحينا إليه أمراً أن اصنع الفلك ، فاشتراط تقدم الجملة التامة ليمكن تقدير مفعول محذوف ، تفسره أن . لا أن المفسر هو الجملة . ويؤيده ما نصّ عيه الرضي من أن الفرق بين أي وأنْ أنّ أيْ يفسر كلاً من المفرد والجملة ، وأنّ أنْ لا يفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول مؤدٍ معناه ...[4] .

---

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢٩ .

(٤) جواهر الأدب ٢٣٦ . وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢، همع الهوامع ١٤٦/٤.

(٤٧) هل تقع « لَنْ » دعائية ؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن تقع « لَنْ » دعائية » ، قال[١] : ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ **قال رب بما أنعمت عليّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين** ﴾[٢] مدّعياً أن معناه فاجعلني لا أكون ، لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه .

وقد منع ابن هشام ذلك أيضاً في شرح اللمحة[٣] ، وفي الجامع الصغير[٤] ، وفي أوضح المسالك[٥] .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب خالف رأيه ، وأجاز مجيئها للدعاء ، فقال[٦] : وتأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في قوله :

لنْ تزالوا كذلكم ثم لا زلْتُ لكم خالداً خلود الجبال

وأما قوله تعالى : ﴿ **قال ربّ بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين** ﴾ فقيل ليس منه ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى

---

(١) شرح قطر الندى ٨٠ .

(٢) سورة القصص آية ١٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٨ .

(٤) الجامع الصغير ١٦٩ .

(٥) أوضح المسالك ٤/١٥٠ .

(٦) مغني اللبيب ٣١٥ . وانظر المسألة في التصريح ٢/٢٢٩ ، التعليقة المفيدة ٢٤٨ ، مجيب الندا للفاكهي ١/١٤٥ .

المخاطب أو الغائب ، نحو : يارب لا عذّبت فلاناً ، ونحو : لا عذّب الله عمراً، ويردّه قوله :

ثم لا زلْتُ لكم خالداً خلودَ الجبال

وقد اختار السيوطي وقوعها للدعاء ، فقال : والجمهور على أن الفعل بعد لَنْ لا يخرج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا . وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد لَنْ إلى الدعاء كحاله بعد لا ، قال الشاعر في لا :

ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

وقال في لن :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـتُ لكم خالداً خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور ، وهو المختار عندي ، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر[١] .

(٤٨) ما جازم الفعل المضارع بعد الطلب ؟

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مجزوم بالطلب نفسه ، قال[٢] : وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط .

---

(١) همع الهوامع ٤/٩٥ - ٩٦ .

(٢) شرح قطرالندى ١٠٩ .

قال الشيخ خالد[1] : وهو قول الخليل وسيبويه .

وممن اختار هذا المذهب ابن مالك في شرح الكافية . قال[2] : وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ « إنْ » مقدرة ، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ ، بل تضمُّن لفظ الطلب لمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها، كما هو مغن في أسماء الشرط ، نحو : من يأتني أكرمه ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور وفي أوضح المسالك وفي المغني ، اختار أن المضارع بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط ، وهذا مذهب الجمهور ، نحو : ائتني أكرمْك .

قال في شرح الشذور[3] : التقدير : ائتني فإن تأتني أكرمْك ، فأُكرمْك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح .

وقال في أوضح المسالك[4] : إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصد معنى الجزاء جزم الفعل جواباً لشرط مقدّر ، لا للطلب لتضمّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك ، نحو ﴿ قل تعالوا أتْلُ ﴾[5] .

---

(١) التصريح ٢/٢٤١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٣٤٤ .

(٤) أوضح المسالك ٤/١٨٧ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٥١ .

وفي مغني اللبيب ذكر ابن هشام اختلاف النحاة في جازم الفعل المضارع بعد الطلب على ثلاثة أقوال[1] : أحدها للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية ، كما أن اسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

والثاني : للسيرافي والفارسي أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر .

والثالث : للجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب .

ثم رجح ابن هشام هذا المذهب الثالث وعلل له ، فقال[2] : وهذا أرجح من الأول ...

قال السيوطي[3] : وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه ، والتقدير مثلاً : ائتني إن تأتني أكرمك. قال أبو حيان : وهذا الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة .

---

(١) مغني اللبيب ٢٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ٢٥٠ .

(٣) همع الهوامع ١٣٥/٤ .

(٤٩) هل تأتي « أمَّا » لغير تفصيل ؟

قال المالقي[١] : اعلم أن « أما » تكون بمعنى مهما الشرطية ولا تعمل عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك ...

ثم قال : ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ...

وقال المرادي[٢] : أما حرف بسيط فيه معنى الشرط مؤول ب « مهما يكن من شيء » لأنه قائم مقام أداة شرط وفعل شرط ، ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن مالك وغيره : أما حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك : أما زيدٌ فمنطلق .

وقد ذهب ابن هشام في أوضح المسالك[٣] إلى أن « أما » حرف شرط وتوكيد دائماً ، وتفصيل غالباً . ثم قال[٤] : ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلقٌ .

وذهب في المغني[٥] إلى أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد . ثم قال[٦] : وقد تأتي لغير تفصيل نحو : أما زيدٌ فمنطلقٌ .

قال الدماميني في شرحه[٧] : وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه

---

(١) رصف المباني ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) الجنى الداني ٤٨٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٣٢/٤ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٣/٤ .

(٥) مغني اللبيب ٥٧ .

(٦) مغني اللبيب ٥٩ .

(٧) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمني) ١٢٣/١ . وانظر التصريح ٢٦١/٢ .

على التسهيل فإنه قال فيها : والظاهر ان « أما زيد فمنطلق » لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نُسبا هما أو أحدهما إلى ذلك ، فهي على هذا للتفصيل، أي وأما غيره فليس كذلك . وهذا مقتضى إطلاق المصنف ــ يعني ابن مالك ـ وغيره أنها للتفصيل . نعم الذي هو غير لازم التكرار . انتهى .

قال الشمّني معقباً على الدماميني ومعتذراً عن ابن هشام : وأقول : وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره ، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح ، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل.

(٥٠) « لمَّا » الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف أم ظرف ؟

اختُلف في « لما » هذه ، قال أبو حيان[١] : « لما » التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية . وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود ، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ : حرف وجوب لوجوب . وذهب ابن السراج وابن جني والفارسي إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين . والصحيح مذهب سيبويه ...

وذكر ابن هشام في شرح القطر أقسام « لما » واختار أنها حرف ، قال[٢]: الثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو ، لما جاءني

(١) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠ .

(٢) شرح قطر الندى ٥٥ . وانظر : ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ٣٨٨ .

أكرمته . فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء . واختلف في هذه ، فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود , وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، ورُدّ بقوله تعالى : ﴿ فلما قضينا عليه الموت ﴾[1] الآية ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ؛ وذلك العامل إما ﴿ قضينا ﴾ أو ﴿ دلهم ﴾ إذ ليس معنا سواهما . وكون العامل ﴿ قضينا ﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل ﴿ دلهم ﴾ مردود بأن ﴿ ما ﴾ النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية .

وأشار إليها ابن هشام في باب الإضافة من أوضح المسالك من غير أن يصرّح برأيه فيها ، وذلك عند ذكر الأسماء الملازمة للإضافة ، قال[2] : ومنها ما يختص بالجمل الفعلية ، وهو « لما » عند من قال باسميتها ، نحو : لما جاءني أكرمته .

قال الشيخ خالد في شرحه[3] ، عند قول ابن هشام « عند من قال باسميتها » : كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة ، فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذْ واستحسنه في المغني لأنها مختصة بالماضي ..

---

(١) سورة سبأ آية ١٤ .

(٢) أوضح المسالك ١٣٧/٣ .

(٣) التصريح ٣٩/٢ ـ ٤٠ .

وذكرها ابن هشام في المغني واستحسن أن تكون ظرفاً تبعاً لابن مـالك ، قال[1] : من أوجه « لما » أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهمـا عند وجود أولاهما ، نحو : لما جاءني اكرمتـه . ويقـال فيهـا : حـرف وجـود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . وزعم ابن السـراج وتبعـه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين . وقـال ابـن مالك بمعنى إذْ ، وهو حسن ، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

ولكن ابن مالك ذكرها في شرح الكافية وصحح حرفيتها ثـم قـوّى أنهـا ظرف ، قال عند ذكر أقسام لما[2] : الثاني أن تكون حرفاً يـدل علـى وجـوب شيء لوجوب غيره ، ولا يليها إلا فعل خالص المضيّ ، أي ماض لفظـاً ومعنى كقوله تعالى ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لَمَّا ظلموا ﴾[3] . وهـي حـرف عنـد سيبويه وظرف عند أبي علي والصحيح قول سيبويه ... ويقوي قول أبي علـي أنها قد جاءت لجرّ دالوقت في قول الراجز :

إني لأرجو محرزاً أن ينْفعا إياي لما صرْتُ شيخاً قَلَعا

وقـد جمـع ابـن مـالك القولـين في التسـهيل ، وقـدم القــول بظرفيتهـا ، فقال[4]: (إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنـى إذْ ، فيـه معنـى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجـوب) ، فاعـترض عليـه ابـن

---

(١) مغني اللبيب ٣١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٤٣ - ١٦٤٤ .

(٣) سورة الكهف آية ٥٩ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٩٩ .

عقيل في شرحه قائلاً : وقول المصنف فهي كذا وكذا يشعر بثبوت الأمرين لها، وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لا يقول بالآخر ...



المصادر

١ ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

٢ ـ ابن هشام الأنصاري ـ آثاره ومذهبه النحوي : د. علي فودة نيل ، الرياض ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣ ـ ارتشاف الضّرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

٤ ـ الأشباه والنظائر : السيوطي ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٥ ـ إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٦ ـ الأعلام : الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ م .

٧ ـ أمالي ابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٨ ـ الإمام الشافعي : عبد الغني الدقر ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثالثة . ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

١٠ ـ أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ـ بيروت ، لبنان ١٩٧٩ م .
١١ ـ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض
١٢ ـ البدر الطالع : الشوكاني ، مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .
١٣ ـ بغية الوعاة : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى .
١٤ ـ التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، تحقيق علي البجاوي ، ١٩٧٦ م .
١٥ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
١٦ ـ تسهيل الفوائد : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م .
١٧ ـ التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية .
١٨ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الدماميني ، تحقيق د. محمد المفدّى ـ الطبعة الأولى .
١٩ ـ التعليقة المفيدة ؛ شرح قطر الندى : معمّر المكي ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق حسان بن عبد الله الغنيمان ١٤١٢ هـ .
٢٠ ـ الجامع الصغير في النحو : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٢١ ـ الجامع لأحكام القرآن : القرطبي .

٢٢ ـ الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، بغداد ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .

٢٣ ـ جواهر الأدب : علاء الدين الإربلي ـ تحقيق د. حامد نيل ، القاهرة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٢٤ ـ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري : عبد القادر البغدادي ، ج ١ ، تحقيق نظيف محرم خواجة ، مطابع دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٢٥ ـ حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس .

٢٦ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، المطبعة الحميدية بمصر ١٣٥٨ هـ .

٢٧ ـ حاشيةالشمني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .

٢٨ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية .

٢٩ ـ حاشية يس على التصريح : الشيخ يس الحمصي ـ دار إحياء الكتب العربية .

٣٠ ـ خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة .

٣١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق .

٣٢ ـ رسالة في توجيه النصب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر ـ عمّان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ .

٣٣ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣٤ ـ رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك : الشيخ محيي الدين عبد القادر المكي ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ـ تحقيق أحمد حسن نصر ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م .

٣٥ ـ سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣٦ ـ شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

٣٧ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ .

٣٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية .

٣٩ ـ شرح الألفية : ابن الناظم بدر الدين بن مالك ـ بيروت .

٤٠ ـ شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وزميله ، دار هجر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٤١ ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب ، ومعه حاشية الشمني على المغني ، المطبعة البهية بمصر .

٤٢ ـ شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٤٣ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٤٤ ـ شرح قصيدة كعب بن زهير : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. محمود أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٥ ـ شرح قطر الندى : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٤٦ ـ شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية.

٤٧ ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ـ ط الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٤٨ ـ شرح كتاب سيبويه : السيرافي ج ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ـ ١٩٩٠ م .

٤٩ ـ شرح اللمحة البدرية : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. صلاح راوي ـ الطبعة الثانية .

٥٠ ـ شرح المفصل : ابن يعيش الحلبي ، إدارة الطباعة المنيرية .

٥١ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله الحسيني، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٥٢ ـ الصحاح : الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .

٥٣ ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : السمين الحلبي ـ تحقيق محمود السيد الدغيم ، استانبول ـ تركيا .

٥٤ ـ فتح القدير : الشوكاني ـ دار الفكر ـ بيروت .

٥٥ ـ الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥٦ ـ الكشاف : الزمخشري .

٥٧ ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : الفاكهي ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م .

٥٨ ـ المحتسب : ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ـ الطبعة الثانية.

٥٩ ـ المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، منشورات جامعة أم القرى ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٦٠ ـ معاني القرآن : الفراء ، تحقيق محمد علي النجار وزميله ، عالم الكتب ـ بيروت .

٦١ ـ مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وزميله ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

٦٢ ـ مغيث الندا إلى شرح قطر الندى : الخطيب الشربيني ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق ناصر الجميلي ـ ١٤١١ / ١٤١٢ هـ .

٦٣ ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : الدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، بنغازي .

٦٤ ـ همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى الكويت .

  

فهرس الكتاب

